المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

– قسم العلاقات الدولية –

الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبة:
حارش لينة

تحت إشراف الأستاذة:
علاوي مريم

لجنة المناقشة:

1- أ. زيـام عبد النور	رئيـــــــسا
2- أ. عــلاوي مــريم	مشرف مقرر
3- أ. عـــامر ناصـر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

– قسم العلاقات الدولية –

الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبة:
حارش لينة

تحت إشراف الأستاذة:
علاوي مريم

لجنة المناقشة:

1- أ. زيـام عبد النور	رئيـــــــسا
2- أ. عـلاوي مـريم	مشرف مقرر
3- أ. عـــامر ناصـر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكـر وتقديـر ....

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام

على رسوله الكريم سيدنا محمد،

الحمد لله الذي أعانني ووفقني في إتمام هذه المذكرة

التي بذلت فيها قصارى جهدي

أتقدم في نهاية عملي هذا بالشكر الوافر والثناء الجزيل **للأستاذة المشرفة علاوي مريم**

على اشرافها وعلى كل الدعم والحرص والصدق في التوجيه

والتي نهلت من علمها الكثير... فلكي مني جزيل الشكر وبالغ الاحترام

كما أتقدم بشكر لجنة المناقشة على قبولها تحكيم ومناقشة هذا العمل

وتصويب أخطائي

كما لا يفوتني ان اشكر جميع أساتذتي اللذين تتلمذت على أيديهم

في جميع أطور المدرسة

ختاما أود أن أشكر كل من قدم لي العون والمساعدة

جزاهم الله عني خير الجزاء

إهـــــداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه

أهدي هذا العمل

إلى من علمني أولى خطوات الحياة، إلى من كانوا دائمًا السند والدعم في كل مراحل حياتي، إلى والديّ العزيزين، اللذين لم يتوانيا عن تقديم كل ما بوسعهما من حب وتضحية، إيمانًا منهما بقدرتي على الوصول إلى هذا اليوم. إليكما أرفع هذا العمل، تعبيرًا عن تقديري وامتناني.

إلى أخي "غيلاس" وخالتي "ليلى" اللذان كانا ولا يزلا مصدر قوتي وسعادتي، أُهديهما هذا العمل تعبيرًا عن شكري وامتناني لدعمهما المستمر.

إلى أصدقائي الأعزاء واخص بالذكر صديقتي "فدوى " الذين كانوا دومًا إلى جانبي في الأوقات الصعبة والمفرحة، أقدم هذا الإهداء تعبيرًا عن حبي وتقديري لكل لحظة شاركتموني فيها.

وأخيرًا، إلى كل من آمن بي، ودعمني بكلمة طيبة، أو نصيحة حكيمة،

أُهدي هذا العمل تقديرًا لكل ما قدمتموه لي".

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: منطلقات الأزمة الليبية بين التحولات التاريخية والسياسية

المبحث الأول: ملامح التطور السياسي في ليبيا من الاستعمار إلى سقوط النظام

المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث قبل 1969

المطلب الثاني: حقبة معمر القذافي

المطلب الثالث: أسباب سقوط النظام وقيام الثورة

المبحث الثاني: الأزمة الليبية بين المنطلقات والنتائج

المطلب الأول: نتائج الثورة الليبية

المطلب الثاني: مسار المرحلة الانتقالية

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة داخليا

الفصل الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار

المبحث الأول: التداعيات الأمنية السياسية

المطلب الأول: التداعيات الأمنية السياسية على الجزائر

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية السياسية على التونس

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية السياسية على مصر

المبحث الأول: التداعيات الاقتصادية

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية على الجزائر

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية على التونس

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية على مصر

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الأزمة الليبية إحدى أكثر الأزمات تعقيدًا وتأثيرًا في المنطقة المغاربية حيث نشأت نتيجة للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية، ومع مرور الوقت تفاقمت الأزمة وتعمقت لتصبح ساحة لصراعات داخلية بين الفصائل المتنازعة وتدخلات إقليمية ودولية تتنافس على النفوذ في ليبيا، هذه الصراعات المتشابكة لم تكن مجرد صراع على السلطة داخل ليبيا، بل تداخلت فيها مصالح قوى إقليمية وعالمية ما جعل الأزمة تتجاوز حدودها الجغرافية وتتحول إلى قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية.

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل التداعيات الكبيرة لهذه الأزمة على دول الجوار خاصة الجزائر وتونس ومصر، فعلى الصعيد الأمني السياسي أدى انهيار الدولة الليبية وغياب الاستقرار فيها إلى انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة عبر الحدود ما خلق تهديدات أمنية خطيرة لهذه الدول.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تأثرت دول الجوار الليبي بشكل كبير بانهيار الاقتصاد الليبي وتراجع التبادل التجاري حيث كانت ليبيا شريكًا اقتصاديًا مهمًا للعديد من هذه الدول، وقد أدى تراجع الإنتاج النفطي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في ليبيا إلى تقليص فرص العمل والاستثمارات التي كانت متاحة لعديد من مواطني دول الجوار ما زاد من حدة الأزمات الاقتصادية في هذه الدول.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عن الأزمة الليبية وتفاعلاتها المختلفة، مع التركيز على كيفية تأثير هذه الأزمة على دول الجوار خاصة الجزائر وتونس ومصر.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري:

أ- الإطار المنهجي:

1- المشكلة البحثية:

شكلت التهديدات الأمنية السياسية المتدفقة من البيئة الليبية بؤرة عدم استقرار خطيرة لمنطقة شمال افريقيا، خاصة بالنسبة للمجتمعات التي تعاني من هشاشة أمنية جذبت اليها أطراف متباينة من المستوى الإقليمي والدولي، إضافة إلى أنها أصبحت تتميز بخاصية التعقيد المتزايد وصعوبة صناعة التوافقات السياسية المؤدية إلى إجلاء الفوضى والانقسام الأمني السياسي في البلاد جراء وجود بنية اجتماعية تقليدية غير ناضجة سياسيا ومؤسسات الدولة الهشة.

على ضوء هذا السياق يمكن صياغة السؤال العام للإشكالية البحثية على النحو التالي:

كيف أثرت الأزمة الليبية من الجانب الأمني السياسي والاقتصادي على الدول المحيطة بها خاصة دول شمال إفريقيا؟

وهذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من المشكلات الفرعية التالية:

ما هي الدوافع والأسباب لاندلاع الأزمة؟

ما هو دور الغرب في تأجيج الازمة؟

كيف اثرت الأزمة الليبية على الاستقرار السياسي للجزائر؟

ما مدى التهديد الأمني الذي شكلته ليبيا على تونس؟

كيف تأثرت مصر اقتصاديا بأزمة ليبيا؟

2- مجالات الدراسة:

2-1- المجال المكاني:

لقد كانت دراستنا محددة بين أربع دول من شمال افريقيا والمتمثلة في ليبيا باعتبارها محور موضوع الدراسة ومنبع التهديدات الإقليمية لكل من الجزائر، تونس ومصر.

ليبيا: تقع في شمال قارة إفريقيا ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط مما يمنحها واجهة ساحلية، تمتد بطول حوالي 1770 كيلومتر، ومن الشرق تحدها جمهورية مصر العربية، ويحدها من الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب تحدها الجزائر وتونس، هذا الموقع الاستراتيجي يجعل من ليبيا نقطة تقاطع بين مناطق البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا الصحراوية.

الجزائر: تقع في شمال غرب قارة إفريقيا وتتميز بواجهة ساحلية طويلة على البحر الأبيض المتوسط، تمتد بطول حوالي 1200 كيلومتر، تحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب النيجر ومالي، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، يمتد عمق الجزائر من الساحل إلى عمق الصحراء الكبرى ما يجعلها دولة واسعة النطاق جغرافياً.

تونس: تقع في شمال قارة إفريقيا وهي أصغر الدول الثلاث من حيث المساحة، تحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، وتملك سواحل تمتد حوالي 1148 كيلومتر، من الغرب تحدها الجزائر، بينما تحدها من الشرق ليبيا، تقع تونس على مفترق طرق بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى ما يعزز من موقعها الاستراتيجي في المنطقة.

مصر: تقع مصر في شمال شرق قارة إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال، حيث تمتد سواحلها حوالي 995 كيلومتر، من الشرق تحدها قطاع غزة على طول الحدود الشرقية، بينما تحدها من الجنوب السودان، من الغرب تحدها ليبيا، الموقع الجغرافي لمصر يجعلها نقطة اتصال بين إفريقيا وآسيا عبر قناة السويس التي تعد ممرًا مائيًا حيويًا للتجارة العالمية.

2-2- المجال الزمني:

تبدأ الدراسة من بداية الأزمة الليبية التي اندلعت في فيفري 2011 والتي أدت إلى الإطاحة بنظام معمر القذافي بغية توثيق الأحداث الرئيسية التي شكلت تطور الأزمة، لتستمر الدراسة حتى عام 2024 لمتابعة مستجدات الأزمة وتأثيراتها المستمرة على دول الجوار، اذ أن هذه الفترة الزمنية تشمل التغيرات الأمنية السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، تونس، ومصر ما يتيح تحليلًا شاملاً للتأثيرات الفورية والمستمرة للأزمة على هذه الدول.

2-3- المجال الموضوعي:

تستهدف المذكرة دراسة تأثير الأزمة الليبية على استقرار دول الجوار الثلاث الجزائر وتونس ومصر، كما تركّز على ثلاثة جوانب رئيسية أولها التأثيرات السياسية التي ترتبت على الأزمة وكيفية تأثيرها على الاستقرار الحكومي والسياسي في الدول المجاورة، ثانيًا التهديدات الأمنية التي نشأت من الفوضى الليبية مثل المخاطر المرتبطة بالتهريب وأثرها على الأمن الداخلي في الجزائر وتونس ومصر، وثالثًا الأثر الاقتصادي للأزمة بما في ذلك تأثيراتها على التجارة والاستثمار والقطاعات الاقتصادية الحيوية في هذه الدول، كما تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل التداعيات المتعددة للأزمة الليبية.

3- الفروض العلمية (الفرضيات):

الفرضية العامة:

"تُشكل الأزمة الليبية تهديدًا مباشرًا لاستقرار دول الجوار على المستويين الأمني والاقتصادي، مما يستدعي استجابات إقليمية عاجلة للحد من تأثيراتها السلبية" .

الفرضية الأولى:

الأسباب الداخلية هي المحرك الأساسي للازمة الليبية

الفرضية الثانية:

التدخلات الخارجية من طرف القوى الدولية والغرب أدت الى تأجيج الازمة في ليبيا وزيادة حدتها.

الفرضية الثالثة:

تداعيات الازمة الليبية على الجزائر، تونس ومصر تتشابه لتقاربها الجغرافي والحضاري، كما تختلف نتيجة التباينات في الظروف السياسية، الأمنية والاقتصادية بينها.

4- الأهمية العلمية للدراسة:

تكمن الأهمية العلمية في النقاط التالية:

- تحليل التطورات التاريخية والسياسية في ليبيا.
- دراسة التأثيرات والانعكاسات الداخلية للازمة.
- تحديد تداعيات الازمة على دول الجوار.
- فهم كيفية تأثير الازمة على دول الجوار الثلاث من الناحية الأمنية السياسية والاقتصادية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

تعددت مبررات اختيار الموضوع بين ذاتية وموضوعية:

المبررات الذاتية:

- الفضول العلمي حول معرفة الأسباب الفعلية للأزمة الليبية وابراز انعكاسات هذه الاحداث.
- الاهتمام بالعلاقات والدراسات الإقليمية.
- الرغبة في تقديم مساهمة علمية واثراء الموضوع.

المبررات الموضوعية:

- ارتباط الأزمة الليبية بالأمن الوطني للدول الإقليمية وتنامي الأعباء الأمنية المترتبة عن ذلك.
- التدخل الإقليمي والعالمي النشط في الأزمة الليبية.
- الأهمية الجيو- استراتيجية لليبيا كدولة نفطية ما جعلها محل استقطاب للعديد من التدخلات الأجنبية.

6- مناهج الدراسة واقترابات:

المنهج التاريخي: يعتمد هذا المنهج على دراسة الأحداث والظروف التاريخية التي سبقت ورافقت الأزمة الليبية، ومن خلال هذا المنهج يتم تحليل تطور الأحداث في ليبيا منذ فترة ما قبل الاستقلال مرورًا بفترة حكم معمر القذافي وصولاً إلى الثورة الليبية في 2011.

يتم استخدام هذا المنهج في المبحث الأول من الفصل الأول الذي يتناول "تاريخ ليبيا الحديث قبل 1969"، و"حقبة معمر القذافي"، و"أسباب الثورة الليبية وسقوط النظام".

المنهج الوصفي التحليلي: يُستخدم لوصف وتحليل الظواهر والوقائع المرتبطة بالأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، يعتمد على جمع المعلومات وتحليلها لفهم تأثير الأزمة على الأوضاع الأمنية السياسية، والاقتصادية في المنطقة، يُطبق هذا المنهج بشكل أساسي في الفصل الثاني، حيث يتم تحليل التداعيات الأمنية السياسية وكذلك الاقتصادية للأزمة الليبية على كل من الجزائر، تونس ومصر.

الاقتراب الجيوبولتيكي يعد الأكثر أهمية وملاءمة لدراسة الأزمة الليبية، حيث يركز على العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين الدول من خلال النظر إلى الجغرافيا كعامل أساسي في تشكيل سياسات الدول وتأثيرها في النزاعات الإقليمية.

- تحليل الموقع الجغرافي :ليبيا تحتل موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا في شمال إفريقيا، محاذية للبحر المتوسط ولعدة دول مجاورة (الجزائر، تونس، مصر، السودان)، مما يجعل الأزمة الليبية ذات تأثير مباشر على أمن واستقرار هذه الدول.
- الموارد الطبيعية والطاقة :الثروة النفطية والغازية في ليبيا تشكل عاملًا جوهريًا في التفاعلات الجيوبولتيكية بين القوى الإقليمية والدولية، مما يساهم في تعقيد الأزمة وتحديد مسار الصراع.
- الاعتبارات الأمنية والسياسية :الموقع الجغرافي لليبيا يجعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى كونها ساحة للصراع بين الفصائل الداخلية التي تتلقى دعمًا خارجيًا من قوى إقليمية ودولية، مما يزيد من أهمية دراسة الأزمة من منظور جيوبولتيكي.

هذا الاقتراب يساعد على تفسير كيف تؤثر الجغرافيا على اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويعطي بعدًا استراتيجيًا لدراسة تداعيات الأزمة على الدول المجاورة.

ب- الإطار المفهومي والنظري:

1- الإطار المفهومي (المفاهمي):

الأزمة: هي حالة من التوتر أو الاضطراب الحاد الذي ينتج عن تحديات أو مشاكل كبيرة تتطلب حلولاً سريعة وجذرية، قد تكون الأزمة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أو بيئية، وعادة ما تُصاحبها حالة من عدم الاستقرار والقلق لدى الأفراد أو المجتمعات المتأثرة بها.

الثورة: هي حركة جماهيرية واسعة تهدف إلى تغيير جذري في نظام الحكم القائم في دولة أو مجتمع ما، تسعى لتحقيق تغيير شامل ومستدام.

التداعيات: ويقصد بها النتائج أو التأثيرات التي تترتب على حدث معين أو حالة محددة، سواء كانت إيجابية أو سلبية.

دول الجوار: ويقصد بها الدول الموجودة ضمن نطاق جغرافي ومناخي ممتد للأرض، لها علاقات تفاعلية[1].

2- الإطار النظري:

النظرية الواقعية: تعتبر واحدة من أبرز نظريات العلاقات الدولية، تركز على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية في العلاقات بين الدول، ووفقًا لهذه النظرية تتصرف الدول بشكل أناني لتحقيق أمنها ومصالحها خاصة في بيئة دولية فوضوية حيث لا توجد سلطة مركزية.

هذه النظرية مناسبة لفهم كيفية استجابة دول الجوار للأزمة الليبية، حيث يمكن تحليل تصرفات الجزائر، تونس ومصر من منظور حماية مصالحها الوطنية والتعامل مع التهديدات الأمنية الناشئة عن الأزمة.

[1] من اجتهاد الطالب.

النظرية البنائية: تركز هذه النظرية على دور الأفكار، الهويات، والمعايير في تشكيل سلوك الدول إذ تشير إلى أن السياسة الدولية ليست مجرد نتيجة للمصالح المادية بل تتأثر أيضًا بالهويات الوطنية والروابط الاجتماعية.

يمكن استخدام هذه النظرية لتحليل دور الهوية الوطنية الليبية والانقسامات الداخلية في تفاقم الأزمة، وكيف تؤثر هذه الديناميكيات على علاقات ليبيا بدول الجوار.

الأدبيات السابقة:

الدراسة الأولى: (الدكتور محمد عبد الله، الأزمة الليبية وأثرها على الأمن الإقليمي، 2014). تركزت هذه الدراسة على التحليل الأمني للازمة الليبية، مع تسليط الضوء على التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والميليشيات على دول الجوار، كما قدمت الدراسة امثلة محددة على عمليات التهريب والاتجار بالأسلحة فضلا عن انتشار الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة في ليبيا وتأثيرها على الامن في الدول المجاورة.

ستساهم هذه الدراسة في توفير إطار تحليلي لفهم الابعاد الأمنية للازمة الليبية وتسليط الضوء على الروابط بين الفوضى الداخلية في ليبيا والتهديدات الأمنية الإقليمية.

الدراسة الثانية: (علي محمد فرج النحلي، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، 2018)، تناولت هذه الدراسة الازمة اللبيبة واثارها على الجارتين مصر وتونس بهدف تحليل طبيعة الازمة وأسبابها ومدى تدهورها الداخلي وحجم نتائجها السلبية، بالإضافة الى امتداد تلك الاثار لتطال الدول المجاورة التي شهدت بالتزامن احداث مشابهة

الفصل الأول

– منطلقات الأزمة الليبية بين التحوّلات التاريخية والسياسية –

المبحث الأول: ملامح التطور السياسي في ليبيا من الاستعمار الى سقوط النظام

المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث قبل 1969

المطلب الثاني: حقبة معمر القذافي

المطلب الثالث: أسباب سقوط النظام وقيام الثورة

المبحث الثاني: الأزمة الليبية بين المنطلقات والنتائج

المطلب الأول: نتائج الثورة الليبية

المطلب الثاني: مسار المرحلة الانتقالية

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة داخليا

تمهيد:

إن فهم الأزمة الليبية التي اندلعت في عام 2011 يتطلب دراسة للجذور التاريخية والسياسية التي سبقتها، فقد مرت ليبيا بمراحل عديدة من التغيرات منذ استقلالها حيث تأثرت بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تشكيل ملامحها الحديثة، ومنذ انقلاب 1969 الذي أتى بمعمر القذافي إلى السلطة دخلت البلاد في مرحلة جديدة من الحكم الفردي الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، كانت هذه الحقبة مليئة بالتحديات والسياسات المثيرة للجدل والتي أدت في نهاية المطاف إلى تراكم الضغوط والمظالم التي انفجرت في شكل ثورة شعبية في عام 2011.

وسنتناول في هذا الفصل بعض الخلفيات التاريخية لليبيا قبل القذافي، ونستعرض طبيعة حكمه وتأثيراته، ثم ننتقل إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى الثورة وسقوط النظام.

المبحث الأول: ملامح التطور السياسي في ليبيا من الاستعمار إلى سقوط النظام

لفهم الأزمة الليبية التي اندلعت عام 2011 من الضروري العودة إلى الجذور التاريخية التي شكلت مسار ليبيا الحديث، ويتناول هذا المبحث تطور ليبيا من حقبة ما قبل الاستقلال إلى فترة حكم معمر القذافي، والذي شهدت فيه البلاد تحولات جذرية في هياكل الحكم، كما يستعرض هذا المبحث الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة الليبية وسقوط النظام، والتي كانت نتيجة لتراكمات تاريخية وسياسية واجتماعية.

المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث قبل 1969

الفرع الأول: الاستعمار الإيطالي لليبيا

ظهرت الأطماع الإيطالية في ليبيا مبكرًا وكان ذلك في مطلع القرن التاسع عشر، لكنها تجسدت على أرض الواقع بعد تورط الدولة العثمانية في حرب البلقان والنكسة الألمانية في تحقيق أطماعها في مراكش، إذ توجهت إيطاليا إلى ليبيا وأعلنت الحرب على تركيا في عام 1911، وبعد عام من إعلان الحرب انسحبت تركيا من ليبيا إذ وقعّت تحت ضغط شديد معاهدة صلح مع إيطاليا تُعرف بمعاهدة "أوشي" أو "لوزان"، وبموجب هذه المعاهدة تنازلت الدولة العثمانية عن ليبيا لصالح إيطاليا بسبب عجزها العسكري.

كان الاستعمار الإيطالي في البداية مقتصرًا على المدن الساحلية من طرابلس إلى برقة، ثم توسع بعد ذلك إلى المناطق الداخلية والمناطق الصحراوية الليبية، خاصة بعد قيام الفاشية في إيطاليا في عام 1922، حيث امتد الاحتلال ليشمل الجبل الأخضر، الجغبوب وسرت ثم فزان وصولًا إلى الكفرة، وبهذا الشكل أصبحت جميع أنحاء ليبيا تحت السيطرة الإيطالية، وأُعلنت كجزء من إيطاليا ومستعمرة خاضعة لسلطتها وحكمها[1].

بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت ليبيا تأسيس الجمهورية الطرابلسية في الجزء الغربي من طرابلس، حيث تم إعلان الاستقلال من جانب واحد في 16 نوفمبر 1918 وتم تشكيل مجلس لرئاسة الجمهورية يضم كلًا من رمضان السويحلي، سليمان الباروني، أحمد المريض، وعبد النبي بلخير، كما تم تشكيل مجلس شورى يتألف من شيوخ القبائل أين استمرت

[1] عبد المنصف حافظ البوري، ***الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية*** (بيروت: الدار العربية للكتب، 1983)، ص.124.

هذه الجمهورية لمدة ستة أشهر ونصف، وخلال هذه الفترة دخل الحاكم الإيطالي في مفاوضات مع شيوخ القبائل التي عُرفت بـ "مفاوضات سواني بن يادم"، التي من خلالها استعادت إيطاليا سيطرتها على ليبيا[1].

وخلال هذه الفترة شهدت ليبيا نوعًا جديدًا من المقاومة حيث اتجه الليبيون نحو المقاومة السياسية، أين ظهرت العديد من الحركات السياسية التي لعبت دورًا مهمًا، ومنها:

– الحركة السنوسية: تأسست هذه الحركة في عام 1837 على يد محمد بن علي السنوسي وكانت تتميز ببرامج عمل فكرية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية، كما جاءت في سياق الحركات الإصلاحية الدينية في الوطن العربي، مثل تلك التي قادها محمد عبده، جمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي. وكانت الحركة السنوسية حركة صوفية إصلاحية، تألفت من مجموعة من الزوايا الدينية، كان شيخ الزاوية السنوسية يترأس مجلسًا يضم نائبه ووجهاء القبائل والعشائر الليبية، وكان لهذه الحركة دور كبير في نضال ليبيا من أجل الاستقلال عن الاستعمار الأجنبي[2].

– حركة التحرر الوطني: استلهمت هذه الحركة نشاطها السياسي من مصر، حيث كانت مرتبطة فكريًا وسياسيًا بحركة التحرر المصرية، وضمت هذه الحركة العديد من المناضلين الليبيين الذين دعموا القضية الليبية، خاصة بعد أن أقام إدريس السنوسي في مصر خلال تلك الفترة[3] .

هاتان الحركتان كان لهما تأثير كبير في النضال الليبي ضد الاستعمار الأجنبي، وساهمتا في النهاية في تحقيق استقلال ليبيا.

---

[1] ابراهيم فتحي عميش، ***التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا*** (القاهرة: برنيق لطباعة والترجمة والنشر،2008)، ص.61.

[2] علي محمد محمد الصلابي، ***الحركة السنوسية في ليبيا*** (عمان: دار برنيق للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص.175.

[3] عميش، ***مرجع سابق***، ص.140.

وفي عام 1923، بدأت مقاومة عمر المختار الذي اتخذ من الجبل الأخضر معقلًا للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإيطالي، وقام بتقسيم المجاهدين إلى فرق صغيرة تعرف بـ "الأدوار" التي لعبت دورًا كبيرًا في التنسيق بين المجاهدين والأهالي، واستمرت المقاومة في الجبل الأخضر حتى تم عزلها بعد احتلال الجغبوب في عام 1928 والكفرة في عام 1931، كما حاول الإيطاليون استمالة عمر المختار لكنه رفض بشدة وقال مقولته الشهيرة "نحن لا نستسلم، ننتصر أو نموت"، واستمرت في مقاومته مع رفاقه إلى أن تم القبض عليه في 11 سبتمبر 1931 وإعدامه في 16 سبتمبر من نفس السنة بمدينة سلوق[1].

الفرع الثاني: استقلال ليبيا

بعد قيام الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا الفاشية وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية، تم الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنحت فزان لفرنسا، وبالتالي أصبحت ليبيا تحت حكم كل من بريطانيا وفرنسا. وفي 10 مارس 1949 اتفقت بريطانيا وإيطاليا على مشروع "بيفن سيفورزا" الخاص بليبيا الذي ينص على فرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة، والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تُمنح لليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من الموافقة على مشروع الوصاية. وافقت اللجنة المختصة في الأمم المتحدة على المشروع في 13 مايو 1949، وقُدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه ولكنه باء بالفشل. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 21 نوفمبر 1949 الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952[2] وتشكلت لجنة لتنفيذ ذاك القرار.

وفي أكتوبر 1950 تأسست جمعية تأسيسية من ستين عضوًا يمثلون كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة بالتساوي، وفي 25 نوفمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وتم الاتفاق على النظام الاتحادي، وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951، وفي 29 مارس 1951 أعلنت

[1] علي عبد اللطيف حميدة، ***المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.184.

[2] حبيب هنري، ***ليبيا بين الماضي والحاضر*** (طرابلس: منشورات المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان،1981)، ص.56.

الجمعية التأسيسية عن تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة لليبيا في طرابلس برئاسة السيد محمود المنتصر.

في 12 أكتوبر 1951 نُقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة الكاملة باستثناء أمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية التي نقلت فيما بعد إلى حكومة ليبيا الاتحادية بتاريخ 15 ديسمبر 1951، وفي 24 ديسمبر 1951 تم إعلان الدستور واختيار إدريس السنوسي ملكًا للمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات هي طرابلس، برقة، وفزان[1].

الفرع الثالث: ليبيا في العهد الملكي

في 24 ديسمبر 1951 أُعلنت ليبيا كمملكة متحدة تتألف من ثلاثة أقاليم، وتولى الملك إدريس السنوسي عرشها، أنهى هذا الإعلان الاحتلال الثنائي البريطاني–الفرنسي الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد خسارة إيطاليا لمستعمراتها في إفريقيا نتيجة لتحالفها مع ألمانيا النازية في ذلك الوقت، وواجهت المملكة الليبية عدة تحديات سياسية واقتصادية في آن واحد، منها مشكلة انتقال الولاء من القبيلة إلى المملكة حيث ظل الولاء القبلي أقوى من الولاء للمملكة، كما عانت البلاد من قلة الموارد الاقتصادية حيث كان الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل رئيسي على الرعي والزراعة، وكانت هذه السمة طاغية قبل اكتشاف النفط[2].

ويمكن تقسيم هذه المرحلة من حكم ليبيا إلى قسمين:

– مرحلة ليبيا الاتحادية: في هذه المرحلة كان نظام الحكم قائمًا على أسس الدستور الصادر في أكتوبر 1951، والذي صنّف ليبيا كدولة مركبة تأخذ الشكل الاتحادي (الفيدرالي).

– مرحلة ليبيا الموحدة: في 27 أبريل 1963 تم تعديل الدستور الليبي، حيث أُلغيت الصفة الاتحادية للدولة واستبدلت بالدولة الموحدة، أُقيمت حكومة واحدة ذات سلطة على كافة أراضي الدولة، وتم تقسيم الأقاليم الثلاثة إلى عشر وحدات إدارية وأُلغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم وأصبح الملك يعين جميع أعضاء مجلس الشيوخ، كما تم منح حق الانتخاب للمرأة،

---

[1] عبد الله بلال، ***وجاء العقيد*** (طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1970)، ص.19.

[2] أحمد منيسي وآخرون، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص.214.

ونتيجة لهذه التعديلات انفرد الملك بجميع السلطات وأصبحت السلطات الأخرى شكلية خلال هذه الفترة[1].

المطلب الثاني: حقبة معمر القذافي

الفرع الأول: من الملكية إلى الجمهورية

في منتصف القرن العشرين تصاعدت شعارات التحرر، العروبة والاشتراكية في المنطقة العربية المعادية للمعسكر الغربي، إذ نظرت تلك التوجهات القومية الاشتراكية للملكيات العربية ومن ضمنها ليبيا الى انها نُظم متحالفة مع الغرب، فكان لها تأثير كبير على الوضع في ليبيا تزامنا مع ابرامها الاتفاقيات مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية لإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها[2]، ففي ظل غياب قاعدة اقتصادية لليبيا وكذا قبل اكتشاف النفط عام1963 قام الملك بطلب من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية مساعدات اقتصادية، لتقبل الدولتين بتقديم تلك المساعدات شرط السماح لهما باستخدام الأراضي الليبية كقواعد عسكرية، حيث وقعّت ليبيا اتفاقا للتعاون العسكري مع بريطانيا عام 1953 والذي نص على حقها في إقامة قواعد عسكرية في حدود المملكة مقابل دفع مبلغ 2.800.000 دولارا سنويا لأول خمس سنوات إضافة الى مبلغ 7.700.000 دولار سنويا للميزانية العامة لليبيا، كما وقعت عام 1954 اتفاقا مع الولايات المتحدة الامريكية، التي تحصلت على حق انشاء قاعدة "ويلس" الجوية لمدة 20 سنة قابلة للتجديد مقابل 5 مليون دولار في السنة الأولى، ثم 2 مليون دولار لباقي السنوات[3]، مما أثار غضب الشعب الليبي الذي رأى في هذه الاتفاقيات تبعية للغرب اذ تجسد هذا الغضب في مظاهرات يناير 1964.

طلب الليبيون حكومتهم بإجلاء القواعد الأجنبية وتقديم المساعدة والدعم اللازمين للدول العربية التي تحارب إسرائيل واستخدام النفط كسلاح لتحقيق هذه الأهداف، ورغم أن الحكومة الليبية وافقت على هذه المطالب إلا أن هزيمة العرب في عام 1967 كشفت عن استخدام تلك القواعد لصالح إسرائيل، ما زاد الاستياء الشعبي الذي كان شرارة رئيسية لثورة الفاتح من سبتمبر

---

[1] علاء الدين زردومي، ***التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي***، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص.64.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، ***ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص.10.

[3] علي شعيب، ***أسرار القواعد البريطانية في ليبيا*** (ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982)، ص.204.

1969 التي قادها الملازم الأول معمر القذافي من خلال حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي[1]، حيث قادت الحركة زحفا على مدينة بنغازي أين احتلت مبنى الإذاعة وتمت محاصرة المبنى الملكي تحت قيادة الضابط الخويلدي محمد الحميدي، مما أدى إلى الاستيلاء على السلطة في انقلاب عسكري وقع أثناء غياب الملك سنوسي الذي كان في رحلة علاج وأسفر ذلك عن اسقاط النظام الملكي وتأسيس نظام ثوري يحكمه مجلس قيادة الثورة[2].

الفرع الثاني: النظام السياسي في عهد القذافي

شكلت شخصية معمر القذافي التوجهات العامة للدولة الليبية ونظامها السياسي نتيجة لتسلطه وهيمنته على كافة مقاليد الحكم، هذا التجمد كان من خلال أفكاره التي عرضها في الكتاب الأخضر والذي أثر بشكل كبير على طبيعة الدولة الليبية سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، فهناك علاقة وطيدة بين سلطة الحكم وشخصية القذافي والمقصود هنا أن نظام الحكم كان انعكاسا لشخصيته بمعنى ان سماته وأفكاره وتوجهاته كان لها تأثير مباشر على شكل وطريقة عمل النظام، فتمثلت تلك العلاقة في تقديره المبالغ فيه لذاته ورؤيته لنفسه كمحور للأحداث في العالم، اذ كثيرا ما كان يروج لنفسه كزعيم عالمي له دور محوري في تغيير مسار الاحداث الدولية فعلى سبيل المثال في خطبه العامة كان يصف نفسه بانه "قائد الثورة العالمية" وانه يمثل "الطليعة الثورية" التي ستقود العالم نحو العدالة والحرية، كما كان يدعي ان ليبيا تحت قيادته هي مركز الثورة العربية والعالمية وأنه يمتلك رؤية فريدة يمكنها حل مشكلات العالم.

هذا التصور دفعه لتقديم نفسه كشخصية معارضة للعالم كله مما أثر على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية والتي انعكست سلبا على الدولة نظرا لارتكازها على العوامل النفسية أكثر من الموضوعية، على هذا الأساس أصبحت شخصية معمر القذافي محل دراسة للكثير من المفكرين على غرار دراسة جوي أنولد الذي أشار في كتابه maverick state: Gaddafi and the new world order الى ان صفات القذافي الشخصية تعود الى البيئة البدوية التي نشأ فيها[3].

---

[1] جمعة الصواني، ***مرجع سابق***، ص.10.

[2] جمعة الصواني، المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

استند نظام معمر القذافي طيلة حكمه (1969-2011) إلى ثلاث ركائز أساسية لتحقيق استقرار حكمه وتثبيته، تمثلت الركيزة الأولى في **الزعيم القائد والأيديولوجية الجماهيرية**، حيث ركز على بناء صورة نفسه كزعيم قوي وترويج أفكاره عبر الكتاب الأخضر الذي تتضمن نظريات سياسية واقتصادية واجتماعية فريدة تهدف إلى تقديم نظام بديل للديمقراطية التمثيلية والرأسمالية، محاولاً تصديرها إلى الخارج ليبدو كرائد دولي.

أما الركيزة الثانية كانت **القبيلة**، إذ اعتمد بشكل كبير على القبائل لبناء سلطته من خلال الحفاظ على توازن داخلي بين القبائل الليبية ودعم بعضها وتهميش أخرى، واستخدام نفس الأسلوب خارجياً باستمالة قبائل افريقية لتعزيز نفوذه، ومن بين القبائل الرئيسية التي اعتمد عليها كانت القذاذفة، الورفلة والمقارحة، بينما تم تهميش المناطق الشرقية تهميشا سياسيا واجتماعيا مقصود خاصة بنغازي.

بينما كانت الركيزة الثالثة **النفط (الغنيمة)** الذي كان المصدر الرئيسي لثروة ليبيا، واستغله القذافي لتوزيع الرضا الاجتماعي داخل البلاد وكسب الشرعية الدولية، حيث استثمر عائدات النفط في تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية للمواطنين الليبيين الموالين له، ودعم حركات التحرر ومشاريع تنموية في الدول الإفريقية والآسيوية.

بهذه الركائز الثلاث تمكن القذافي من الحفاظ على قبضته على السلطة لعقود، ولكنها أيضاً كانت السبب في التوترات والانقسامات التي ظهرت بقوة بعد سقوط نظامه[1].

وقد مرت فترة النظام السياسي الليبي تحت قيادته بمرحلتين:

المرحلة الأولى: من 1969 الى 1976

شهد النظام السياسي في هذه الفترة انتاج مؤسسات سياسية جديدة المتمثلة في:

1- مجلس قيادة الثورة:

هو أعلى سلطة في البلاد ويمارس اختصاصات على السيادة العليا والتشريع ويضع السياسات العامة للدولة باعتباره قيادة التنظيم السياسي ويقوم بمهمة إدارة الحكم، فهو بمثابة

[1] مصطفى صايج، " الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، ع.3 (فيفري 2014)، ص ص.30-35.

السلطة التشريعية، إضافة الى المهام التنفيذية حيث يتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية كما يعين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين ويتولى إقالتهم[1].

2- مجلس الوزراء:

تتمثل اختصاصات هذا المجلس في تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة، إضافة الى ممارسة الاعمال الإدارية والتنفيذية المتعلقة بإنشاء البلديات والغائها، والذي يعتبر مسؤولا مباشرا أمام مجلس قيادة الثورة ويتكون مجلس الوزراء من مجلس قيادة الثورة والحكومة[2].

3- الاتحاد الاشتراكي العربي:

تأسس الاتحاد الاشتراكي العربي عام 1971 كإطار المشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسيا مرتكزا على أيديولوجية اشتراكية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كان هدف الاتحاد القضاء على الفوارق الطبقية ودعم النظام الثوري القائم، يتألف هيكله من مجلس قيادة الثورة الذي يمثل القيادة العليا للاتحاد والمؤتمر الوطني العام الذي يضم مندوبين من المحافظات، مدة العضوية فيه ست سنوات ويجتمع مرة كل سنتين ويعقد دورات طارئة بطلب من مجلس قيادة الثورة[3].

4- اللجان الشعبية:

هي الوسيلة التي يتمكن الشعب من خلالها التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، وتتواجد اللجان الشعبية في كل وحدة جغرافية وإدارية في البلاد عن طريق الانتخاب المباشر، فهي مسؤولة عن مجموعة من الوظائف تهدف الى إدارة شؤون تلك المناطق الجغرافية[4].

---

[1] حبيب هنري، ***مرجع سابق***، ص.173.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.174.

[3] المكان نفسه.

[4] المكان نفسه.

5- السلطة القضائية:

تتكون السلطة القضائية من المجلس الأعلى للقضاء أين يتولى المجلس التنسيق والاشراف على مختلف السلطات القضائية، ويرأسه رئيس مجلس قيادة الثورة، كما يضم بين أعضائه وزير العدل ورئيس المحكمة العليا. كما لا تصدر قرارات هذا المجلس الا بحضور اغلبية الأعضاء بالإضافة الى هذا المجلس نجد مجلس الدولة الذي كان يعرف باسم إدارة الفتوى والتشريع الذي يعتبر هيئة استشرافية[1].

المرحلة الثانية من 1977 الى 2011:

شهدت ليبيا مع بداية 1977 تغيرات جديدة اذ تم حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الوزراء، كما عرفت ليبيا مؤسسات سياسية جديدة تمثلت في:

1- المؤسسات الرسمية:

1-1- المؤتمرات الشعبية الأساسية:

ضمت هذه المؤتمرات أكثر من 405 مؤتمرا شعبيا، لكل مؤتمر حدود جغرافية وإدارية، حيث ينبثق عن كل مؤتمر امانة تتكون من خمسة أعضاء يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر، والتي تقوم بتنظيم جلسات المؤتمر وتتكون من امين المؤتمر وامين مساعد وامين لشؤون اللجان الشعبية وامين للشؤون الاجتماعية وامين للشؤون الثقافية والتعبئة الجماهرية.

تمارس المؤتمرات الأساسية مجموعة من الاختصاصات حيث يحق لها اصدار القوانين والتشريعات ووضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة ووضع السياسات العامة في مختلف المجالات[2].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.175.

[2] محمد زهير المغيري، "هيكلة النظام السياسي في ليبيا"، في:
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=6369&Itemid=1، تاريخ الاطلاع: (2024/06/17).

1-2- المؤتمرات الشعبية غير الأساسية:

هي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة، تتكون من امانة المؤتمر الشعبية وامناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، تعمل كهيئات تمثيلية تنظر في القرارات والمقترحات المقدمة من المؤتمرات الشعبية الأساسية وتقوم بتنفيذها وصياغتها بشكل نهائي[1].

1-3- الاتحادات والنقابات والروابط المهنية:

تضم هذه الاتحادات والنقابات الكتاب الأخضر حيث تهتم بشؤون والمشاغل المهنية، ويقوم كل اتحاد او نقابة او رابطة مهنية باحتكار وتمثيل مهنة، حيث تقتصر نشاطات هذه التنظيمات بالشؤون المهنية فقط[2].

1-4- اللّجان الشعبية:

تمثل الجهاز التنفيذي للقرارات الصادرة في الجماهرية وتنقسم اللّجان الشعبية إلى:

1-4-1- اللّجان الشعبية العامة: هي الجهاز التنفيذي الأعلى في ليبيا، أعضائها هم أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية، إضافة إلى أمين اللّجان الشعبية ومساعديه الذي يختارهم مؤتمر الشعب العام، تسعى اللجنة الشعبية العامة إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية العامة، وتتولى تنفيذ المهام التي يكلفها بها مؤتمر الشعب.

بالإضافة إلى مهامها التنفيذية، تقوم اللجنة الشعبية العامة باقتراح مشاريع القوانين ومتابعة أعمال اللجان الشعبية لضمان تنفيذ السياسات والقرارات بشكل فعّال ومتناغم مع أهداف المؤتمر.

1-4-2- اللجنة الشعبية للبلدية: تتألف من أمين عام ومساعدين، حيث يتولى كل أمين عام رئاسة لجنة شعبية بلدية مسؤولة عن قطاع معين على مستوى البلدية.

1-4-3- اللجنة الشعبية للفرع البلدي: تتكون من أمين عام ومجموعة من الأمناء الذين يكونون مسؤولين عن القطاعات النوعية المختلفة داخل الفرع البلدي.

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

1-4-4- اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي: تتكفل بحل النزاعات المحلية وتنفيذ الأعمال الإدارية المختلفة المتعلقة بالمؤتمر الشعبي الأساسي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار وإدارة الشؤون المحلية بشكل فعال [1].

1-5- المؤسسة القضائية:

تتألف المؤسسة القضائية من عدة محاكم، لكل منها اختصاصات محددة:

المحاكم الجزئية: توجد في كل مدينة، ويرأسها قاضٍ. تختص هذه المحاكم بالنظر في الجنح التي لا تزيد قيمتها عن مائة دينار ليبي.

المحاكم الابتدائية: تستأنف القضايا التي تعرضها عليها المحاكم الجزئية، وتتعامل مع القضايا التي تتطلب درجة أعلى من المراجعة القضائية.

محاكم الاستئناف: تتألف من خمسة قضاة، وتنظر في قضايا الجنايات والجرائم الكبيرة، بالإضافة إلى القضايا المحالة إليها من المحاكم الابتدائية.

المحكمة العليا :تتكون من رئيس وعدد غير محدود من القضاة، ويتم تعيينهم جميعًا من قبل مؤتمر الشعب العام. تنقسم المحكمة العليا إلى خمس دوائر، وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل (وزارة العدل) الإشراف الإداري على النظام القضائي.

المحاكم الثورية :أُنشئت بموجب بيان الملتقى الثالث للجان الثورية عام 1980 تتميز بطابعها السياسي، حيث لها الحق في النظر في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية، كما تفصل في قضايا الفساد والرشوة التي يتورط فيها كبار الموظفين والسياسيين.

محكمة الشعب: تتألف من دائرتين هما دائرة ابتدائية ودائرة استئناف، يرأس المحكمة رئيس ويُعين له عدد غير محدد من المستشارين، حيث يتم تعيينهم جميعا من قبل مؤتمر الشعب العام[2].

[1] المكان نفسه.

[2] حبيب هنري، ***مرجع سابق***، ص.205.

1-6- مؤتمر الشعب العام:

يُعتبر مؤتمر الشعب العام بمثابة برلمان في النظام السياسي، حيث يتولى مسؤولية وضع السياسات وفقًا لرغبات الشعب، كما تُعبِّر عنها المؤتمرات الشعبية الأساسية، يتألف المؤتمر من 760 عضوًا على الأقل يتم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر لمدة ثلاث سنوات.

يقوم بإدارة اجتماعات مؤتمر الشعب العام أمانة تتألف من:

أمين مؤتمر الشعب العام

الأمين المساعد لمؤتمر الشعب العام

أمين شؤون المؤتمرات الشعبية

أمين عام اللجان الشعبية

أمين شؤون النقابات والاتحادات المهنية

أمين الشؤون الخارجية

ينعقد مؤتمر الشعب العام مرة واحدة على الأقل كل عام، ويمكن عقد دورات طارئة أو استثنائية بناءً على طلب أمانته أو ثلثي أعضائه[1].

2- المؤسسات غير الرسمية:

خلال فترة حكم القذافي، شهدت ليبيا وجود شبكات حكم غير رسمية إلى جانب الأجهزة الرسمية، حاول من خلالها خلق شبكة من الأشخاص الموثوق بهم يتمتعون بسلطات غير رسمية، وتتمثل هذه الدوائر المحيطة به في:

رجال الخيمة: يعتبرون اللجنة الاستشارية غير الرسمية للقذافي، وتضم أعضاء من أسرته ومن قبيلته "القذاذفة"، بالإضافة إلى شخصيات كانت جزءًا من مجلس قيادة الثورة وساندت الثورة.

2-2- حركة اللجان الثورية :تتألف من الموالين للنظام والثوريين الملتزمين الذين كانوا مكلفين بتعبئة الجماهير ونشر أيديولوجية النظام.

2-3- القبائل والقيادات الشعبية الاجتماعية :على عكس باقي دول شمال إفريقيا، حافظت ليبيا على تنظيم قبلي قوي، فالمجتمع الليبي قائم بشكل أساسي على القبيلة التي تمثل حجر

[1] " نوال بومليلك، ***الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن القومي***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021)، ص.95.

الأساس في الدولة الليبية، تشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة، من بين هذه القبائل هناك حوالي 30 قبيلة تتمتع بنفوذ كبير، وقد أوكلت لها مهام مختلفة في نشر سلطة النظام مثل نشر الثورة ومحاربة الفساد، وكان دورها جوهريًا في ضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم، كما استخدمت أيضًا في محاولات تسوية القضايا الحساسة داخل المجتمع الليبي، مما ساعد في تثبيت النظام والسيطرة على الأوضاع الداخلية[1].

3- المؤسسة الإعلامية:

كانت الصحافة أنداك في ليبيا تخضع لرقابة صارمة من قبل النظام حيث تحولت إلى وسيلة لتعزيز سلطة القذافي، إذ أن جميع وسائل الإعلام بما في ذلك المحطات التلفزيونية والإذاعية كانت مملوكة للحكومة وتقدم برامج تتماشى مع أيديولوجية القذافي، كما فرضت الرقابة الجمركية قيودًا شديدة على نشر الكتب والصحف مما حال دون دخول غالبية المواد الإعلامية العربية والأجنبية وفرض النظام أيضًا رقابة صارمة على الإنترنت، على سبيل المثال صحيفة "الميدان" كانت من بين الصحف غير الحكومية التي انتقدت النظام مما أدى إلى إغلاقها بأمر من القذافي الذي أبدى استعداده للعنف ضد من يعارضه[2].

4- المؤسسة العسكرية:

عمل النظام الليبي في عهد العقيد معمر القذافي على عدم بناء جيش يمتلك قوة رادعة وتسليحًا جيدًا، كان التركيز منصبًا على إنشاء كتائب أمنية متفوقة عسكريًا على الجيش النظامي من كافة الجوان، بما في ذلك العدد والتسليح والتجهيز والتدريب وذلك بهدف حماية النظام نفسه.

تمكن القذافي من الحفاظ على سلطته لسنوات عديدة بفضل طبيعة الدولة التي أنشأها. طوال فترة حكمه، كما سعى لضمان عدم وجود مؤسسة قوية بما يكفي لتحدي سلطته،

[1] المكان نفسه.

[2] عبد الرزاق العرادي، ***الثورة الليبية.... مفاصل وتداعيات*** (تونس: مكتبة دار الأمل، ط.1، 2019)، ص.50.

ولذلك عمل عمدًا على إبقاء الجيش ضعيفًا ومنقسمًا مع عدم وجود ضباط من المستوى المتوسط والجنود المؤهلين[1].

المطلب الثالث: أسباب سقوط النظام وقيام الثورة:

بعد حكم طويل دام لمدة 42 عاما تحت حكم القذافي، ورغم كل محاولاته لضمان استقرار نظامه واحكام سلطته، شهدت ليبيا مشهد سياسي تمثل في سقوط النظام في ثورة 17 فيفري 2011 الذي جاء نتيجة تراكمات داخلية وضغوطات خارجية.

الفرع الأول: أسباب سقوط النظام

أولا: الأسباب الداخلية

من الأسباب الرئيسية التي أدت الى قيام ثورة17 فيفري 2011 في ليبيا نجد:

1- الأسباب السياسية:

تتمثل تلك الأسباب السياسية فيما يلي:

- طبيعة نظام الحكم: كان حكم معمر القذافي منذ سنواته الأولى استبداديا بامتياز وتحول من طور لآخر في الدكتاتورية خلال أربعة عقود ليصل الى نسخة فريدة في التسلط وقمع المعارضين بوحشية، فقد جمد الدستور وألغى المنظومة السياسية في مقدمتها مجلس النواب، لينتقل بعد ذلك الى تطبيق رؤيته الخاصة فيما عرف بسلطة الشعب التي كانت شكلا صوريا للديموقراطية[2].

- صورية المؤسسات وسلطة اللجان الثورية: والتي حالت دون المشاركة الشعبية في شؤون الحكم، حيث عرف العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح بين 50 و80 % ممن لهم الحق في المشاركة، إذ ان هذه اللجان استغلت نفوذها من اجل تحقيق المصالح الشخصية، ما أدى بدوره لظهور طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثورة يصعب التغلب عليها[3].

---

[1] وسرية يحياوي، ***إشكالية بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي لما بعد فترة 2011 "دراسة حالة ليبيا"***، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020)، ص.245.

[2] السنوسي بسيكري، ***أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية المسارات، العثرات، المآلات*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2022)، ص.13.

[3] حنان نجاعي، ***الازمة الليبية بين المقاربة المغاربية والاجندة الخليجية المصرية***، مذكرة ماستر (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018/2017)، ص.18.

– فراغ مؤسساتي ودستوري: يفتقر النظام الليبي إلى المؤسسات التقليدية المعروفة في علم السياسة التي تمارس من خلالها المهام، حيث يتم احتكار السلطة وتوجيه كل القرارات بناءً على ما ورد في الكتاب الأخضر الذي اعتبره القذافي دستوراً لليبيين، هذا الوضع أدى إلى تأسيس "لا نظام" بسبب غياب الهيكل المؤسساتي والمعطى القانوني الذي يوفره دستور يحدد الحقوق والواجبات في إطار عقد اجتماعي يبني الدولة ويؤسس معالمها[1].

– غياب المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني في ليبيا مغيبا ودوره مفقود رغم انه احدى البنى الأساسية للدولة وأحد ركائز الديمقراطية، اذ عمل معمر القذافي على منع تشكله واعتبر ان التحزب خيانة، فقد أدرك ان وجود فعاليات المجتمع المدني يساهم في منع استبداد النظام وبطشه وهذا ما يهدد استمرار نظامه وسيطرته على الحياة السياسية.

وفي عام 1972 صدر قانون تجريم الحزبية، أي بعد اقل من ثلاثة أعوام من وصول القذافي للسلطة، بحيث يفرض هذا القانون عقوبة الإعدام على كل من يقوم بتشكيل الأحزاب أو يدعو إلى الأنشطة الحزبية. كما جرى اضطهاد التيارات الفكرية والسياسية بشكل عنيف، كما تعرض قادة الفكر والنشطاء السياسيون لإجراءات قاسية مثل التصفية، السجن او النفي، ونجا من ذلك من اضطر الى الخروج من مسرح الاحداث في جمود وصمت تام[2].

– قمع الصحافة ووسائل الاعلام: واجهت الصحافة المستقلة موجة من الاقصاء والعنف، فقد صودرت كافة الصحف الخاصة وواجه الصحفيون والاعلاميون المستقلون مصير النشطاء السياسيون، واقتصر العمل الصحافي على الصحف الحكومية التي كانت في مجملها مؤدلجة* تعتمد رؤية ومشروع النظام الحاكم وتروج للفكر الجماهيري الذي ضمنه القذافي في كتابه الأخضر[3].

– محاولات الانقلاب المتكررة ودور المعارضة: تعرض نظام القذافي لمحاولات انقلابية متعددة، منها انقلاب عام 1982 بقيادة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وانقلاب عام 1987 بقيادة مجموعة من الشباب المنتمين إلى قبائل معروفة بعداوتهم تجاه قبيلة القذاذفة ولشخص

---

[1] نور الهدى بن بتقة، ***مرجع سابق***، ص.178.

[2] بسيكري، ***مرجع سابق***، ص. 13.

[3] المكان نفسه.

*مؤدلجة : مصطلح يشير إلى عملية التحريف او تفسير الاحداث وفقا لمعتقدات او توجهات حزبية او سياسية محددة.

القذافي، بالإضافة إلى انقلاب 1991 الذي قاده مجموعة من الضباط الصغار والمتوسطين في القوات المسلحة[1]، كل هذه المحاولات وغيرها كانت ترجمة تعكس عدم الرضا عن حكم القذافي وانتشار الشعور بعدم الاستقرار السياسي[2].

– انتشار الفساد والمحسوبية في المؤسسات الحكومية: خلال فترة حكم القذافي كان هناك انتشار واسع للفساد المالي والإداري في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية، حيث طغت ظاهرة المحسوبية والرشوة والمحاباة في التعيينات الوظيفية واتخاذ القرارات، وكذا غياب الرقابة والمساءلة الحقيقة على أداء المسؤولين الحكوميين وعدم وجود آليات فعالة للشفافية في إدارة الشؤون العامة مما ساهم في انتشار الفساد والمحسوبية بالإضافة الى الافتقار لآليات المشاركة الشعبية في صنع القرار والرقابة على السلطة الأمر الذي أدى الى عدم قدرة المواطنين على محاسبة النظام على ممارسته الفاسدة[3].

2- الأسباب الاقتصادية:

شهد الاقتصاد الليبي اختلالاً كبيراً في تنظيمه، حيث تركزت المنشآت الصناعية بشكل كبير في منطقتي طرابلس وبنغازي، مما أدى إلى غياب التوازن في التوزيع الجغرافي للصناعة داخل البلاد، بالإضافة إلى ذلك عانت البيئة الاقتصادية الليبية من غياب رؤية استراتيجية سليمة للتخطيط، حيث كان التسيير الاقتصادي يعتمد على العشوائية في إدارة الموارد والاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية، هذه الإدارة العشوائية أسفرت عن فشل المشاريع التنموية والمخططات الاقتصادية وخلّفت آثاراً سلبية على التنظيم الهيكلي للاقتصاد الليبي على جميع المستويات.[4]

---

[1] يسرى اوشريف، ***تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص.91.

[2] المكان نفسه.

[3] حسين أبو القاسم، محمد أبو خنجر، "عوامل وأسباب الثورة الليبية: تحليل سوسيولوجي"، في: https://platform.almanhal.com/، تريخ الاطلاع: (2024/05/19).

[4] يحياوي، ***مرجع سابق***، ص.273.

وبهذا كانت الأسباب الاقتصادية أحد الأسباب التي جعلت الشعب الليبي يثور ضد النظام، كون أن الدولة الليبية تمتلك موارد وإمكانيات مهمة لا تتناسب مع الظروف السائدة التي كان يعاني منها الشعب الليبي ونذكر منها:

مركزية السياسات التنموية: لم تكن هناك سياسات تنموية عادلة تشمل جميع مناطق ليبيا و بدلا من ذلك تم توجيه غالبية الموارد الى مناطق معينة اذ ركزت معظم تلك السياسات على العاصمة طرابلس، الامر الذي أحدث نمط غير متوازن أشعر سكان تلك المناطق بالتهميش والظلم جراء هذه السياسات، وبالرغم من ان المناطق الشرقية الشمالية هي مصدر الثروة الليبية غير انها لم تحظ بالقدر الكافي من العدالة في توزيع الموارد والخدمات التنموية ولم تعوض بما يكفي من العوائد الاستثمارية، هذه السياسات التنموية غير العادلة وهذا الاختلال الجهوي اضر بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد [1].

– غياب العدالة في التوزيع: رغم الثروة المعدنية الهائلة التي تمتلكها ليبيا، والتي تشمل فائضاً نفطياً يقدر بحوالي 200 مليار دولار، إضافة إلى عوائد مالية سنوية تصل إلى 50 مليار دولار، إلا أن سياسات النظام الليبي أدت إلى توزيع غير عادل لهذه الثروات. فلم يتم توزيع الموارد بشكل متوازن بين سكان ليبيا ولا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بدلاً من ذلك، تم توجيه الجزء الأكبر من هذه الثروات نحو التسلح، ما أدى إلى تهميش القطاعات الأخرى وأسهم في تراجع ليبيا في مؤشر التنمية البشرية من المركز 53 في عام 2010 إلى المركز 64 في عام 2011[2].

– فشل الإصلاحات: إذ أن الفترة التي تولى فيها شكري غانم منصب رئيس الوزراء في ليبيا من2003 الى2006 شهدت محاولات جادة للإصلاحات الاقتصادية والسياسية، حيث سعى غانم الى تنفيذ تغييرات جوهرية تهدف الى تحسين الوضع الاقتصادي وإدخال قدر من الشفافية والانفتاح الى النظام، ومع ذلك اصطدمت هذه الإصلاحات بمعارضة شديدة من المحافظين في الحكومة خاصة من قيادات الحرس الثوري واللجان الثورية، إذ أن هؤلاء القادة كانوا يعتبرون الإصلاحات تهديدا لمصالحهم الخاصة ولمواقع نفوذهم مما أدى الى تعطيل تلك الإصلاحات،

---

[1] على مدوني، "الازمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، م.10، ع.3 (جويلية 2021)، ص ص. 672-684.

[2] يحياوي، ***مرجع سابق***، ص.273.

وفي النهاية نتيجة لهذه الضغوطات والمعارضة المستمرة قدم شكري غانم استقالته ليتولى بعد ذلك نائبه المنصب وهو ذو الاتجاه المحافظ مما شكل عودة الى السياسات التقليدية التي تفضلها النخبة الحاكمة[1].

– سياسة التهميش والفساد: تعاني ليبيا من سياسة تهميش وفساد في توزيع الموارد الاقتصادية، حيث لم يعكس توزيع الثروات بين الأقاليم المختلفة سياسة عادلة أين ركزت الحكومة الليبية على بعض الأقاليم بينما تركت أخرى في حالة من الفقر والحرمان، مثال ذلك إقليم برقة الذي يضم حوالي 75% من حقول النفط في البلاد، ومع ذلك يعيش سكانه في ظروف صعبة بسبب التهميش الاقتصادي الكبير.

هذا التفاوت في توزيع الثروة، إلى جانب التهميش السياسي، دفع سكان هذه المناطق إلى المطالبة بالحكم الفدرالي كوسيلة للحصول على نصيبهم العادل من الثروة والمشاركة في السلطة[2].

3– الأسباب الاجتماعية:

– البناء الطبقي الذي كرسه معمر القذافي: اذ نجد ثلاث طبقات أولها الطبقة المتسلطة وهي الطبقة الحاكمة والمقربة منه، تتميز بالتفوق على باقي الطبقات من حيث الثروة والسلطة كما انها لا تخضع للقانون، ثانيها طبقة التجار والمستقلين عن النظام وهي الطبقة التي حاربتها الطبقة الحاكمة وصادرت أموالها في الثمانينات ليتم في التسعينات إعطائها بعض حقوقها بعد ان تمت مراقبتها من طرف أعوان النظام، اما بالنسبة للطبقة الثالثة فهي الطبقة العامة التي لا تمتلك أي سلطة او ثروة [3] .

– القبيلة في المجتمع والنظام السياسي: من الناحية الاجتماعية جميع الليبيين ينتمون في الأصل الى القبيلة، باستثناء نسبة محدودة من السكان، فكان للعامل القبلي أثر كبير في استبداد النظام السياسي الليبي، اذ تعد القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في شكل الثقافة السياسية في ليبيا فعلى الرغم من وعود القذافي في بداية الانقلاب عام 1969 بوضع حد

[1] نعاجي، ***مرجع سابق***، ص.21.

[2] يحياوي، ***مرجع سابق***، ص.274.

[3] نجاعي، ***مرجع سابق***، ص.21.

لموالاة القبائل لكنه لم يتخلص من هذه الذهنية والثقافة التقليدية بل لجأ الى دعم القبائل مرة أخرى من أجل التخلص من معارضيه.

إن أسلوب القذافي في اللعب بالورقة القبلية من الإقصاء إلى شراء الولاء أدى إلى التنافس بين القبائل، حيث تحاول كل قبيلة الحصول على المنافع والامتيازات، مما أدى إلى محاباة بعض القبائل على حساب أخرى التي اصبحت مهمشة مثل قبيلة ورفلة في بني وليد[1].

– انتهاكات حقوق الانسان: فرغم توقيع ليبيا على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان على غرار العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى جانب الميثاق الافريقي لحقوق الشعوب والمواطن، الا ان نظام القذافي قد ارتكب جرائم خطيرة ضد معارضيه لعل أهمها الحركة الانتقامية التي قام بها ضد أهالي بنغازي، حيث امر بحقن حوالي 450 طفل بفيروس الايدز انتقاما من أهالي المدينة بعد محاولة اغتياله بها، هذا بالإضافة الى جانب العديد من المجازر[2] نذكر منها:

. احداث مدينة غريان 1988 التي شهدت احتجاجات ضد نظام معمر القذافي، حيث كانت هذه الانتفاضة جزءًا من سلسلة من التوترات الداخلية التي نتجت عن الاستياء الشعبي من السياسات القمعية والتدهور الاقتصادي في البلاد، التي قوبلت برد قمعي من قوات الأمن مما أدى إلى سقوط ضحايا واعتقالات واسعة على الرغم من أن هذه الأحداث لم توثق بشكل واسع، إلا أنها كانت جزءًا من التراكمات التي أدت إلى الثورة الليبية في عام 2011 [3].

. مجزرة مشجعي كرة القدم1996 حيث كانت واحدة من أبشع الحوادث التي وقعت في ليبيا خلال حكم القذافي إذ جرت احداثها خلال مباراة لكرة القدم أقيمت في ملعب العاصمة طرابلس، فعقب انتهاءها وارتفاع هتافات المشجعين بعد خسارة النادي الاتحادي ضد نادي الأهلي الطرابلسي، انزعج نجل الرئيس السابق لخسارة فريقه فأمر قوات الأمن بإطلاق

---

[1] عبد الحق زغدار، فهيم رملي، " ثورة شباب ليبيا 17 فيفري 2011 دراسة في أسبابها، حيثياتها، ومستقبلها"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع. 6 (جانفي 2014)، ص ص. 129–147.

[2] عمار جعفر العزاوي، "الثورة الليبية... الأسباب، التحديات والتداعيات بعد عام 2011"، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، م.12، ع.50 (جوان2015)، ص ص. 93–126.

[3] المكان نفسه.

النار على الحشود مما أسفر عن وقوع مجزرة مروعة راح ضحيتها 20 مدني، وبسبب هذه الحادثة تم غلق الناديين وتجميد النشاط الرياضي لكرة القدم في ليبيا لمدة ثلاث سنوات[1].

. مجزرة سجن أبو سليم الذي كان من أكبر السجون الليبية وأكثرها تحصينًا وخاضعًا لإدارة الأمن الداخلي، في عام 1996 ارتكبت أجهزة الأمن مجزرة بحق السجناء الذين تمردوا للمطالبة بمحاكمات عادلة وتحسين ظروف الاعتقال، ردًا على ذلك اقتحمت ميليشيات القذافي برفقة قادة الأمن واستخدموا الرشاشات والقنابل اليدوية، ما أسفر عن مقتل أكثر من 1172 سجينًا بشكل جماعي[2].

– غياب الامن الصحي: خلال عهد القذافي في ليبيا كان هناك غياب واضح للأمن الصحي للمواطنين نتيجة إهمال القطاع الصحي على مختلف الأصعدة، فقدُ أهملت البنية التحتية للمرافق الصحية، والتي كانت متهالكة وتفتقر إلى التجهيزات والتكنولوجيا الحديثة، كما عانى القطاع من نقص شديد في الكوادر الطبية المؤهلة وندرة في الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، هذا بالإضافة إلى غياب نظام تأمين صحي شامل ما جعل الرعاية الصحية باهظة التكلفة بالنسبة للكثيرين الذين أصبحت وجهتهم تونس من أجل التداوي[3].

– تنامي ظاهرتي الفقر والجريمة: تسبب تدفق المهاجرين الافارقة الى ليبيا والاتفاق الضمني بينها وبين إيطاليا لمنع وصولهم إليها وبقائهم في ليبيا في زيادة كبيرة في ظاهرة الجريمة وتفاقم الفقر وتدهور المستوى المعيشي، فليبيا التي تعتبر محطة عبور رئيسية للمهاجرين الافارقة نحو أوروبا، وجدت نفسها تحت ضغط هائل إذ أن احتضانها لتلك الاعداد الكبيرة من المهاجرين أدى الى زيادة معدلات الجريمة نظرا لعدم وجود فرص عمل كافية لهم مما جعلهم يلجؤون الى الجريمة كوسيلة للبقاء، في حين أن الوضع الأمني الهش في ليبيا يسهل انتشار تلك الأنشطة الإجرامية هذا ما أثر سلبا على الحياة اليومية للسكان الليبيين والمهاجرين على حد سواء[4].

---

[1] مدوني، ***مرجع سابق***. ص ص. 672–684.

[2] المكان نفسه.

[3] نجاعي، ***مرجع سابق***، ص. 22.

[4] المكان نفسه.

– التغيير الديموغرافي وزيادة شريحة الشباب: شهدت ليبيا تغيرا ديمغرافيا عرف زيادة كبيرة في نسبة الشباب الذين يشكلون حوالي 52% من السكان تحت سن 25 عاما، هذا الجيل المنفتح على العالم الخارجي لم يكن مستعدا لقبول التناقضات بين القيم الاشتراكية والعدالة التي تربّوا عليها والسياسات الحكومية المتبعة، إضافة الى سياسات الانفتاح والخوصصة وجد الشباب أنفسهم في مواجهة واقع يناقض الشعارات التي نشأوا عليها، وعليه هذه التناقضات زرعت شعورا عميقا بعدم الرضا تجاه السياسات الحكومية[1].

ثانيا: الأسباب الخارجية

لم تكن الأسباب الداخلية وحدها عاملا في خروج الجماهير من أجل المطالبة برحيل القذافي بل هناك عوامل خارجية كان لها دور في الدفع من أجل هذا التغيير ومنها:

– **دور الاعلام والاتصالات:** لعب الإعلام وثورة الاتصالات والمعلومات دورًا كبير في تحريك الشارع الليبي خلال الحراك الشعبي، اذ نقلت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أحداث الثورات في تونس ومصر إلى الليبيين مما ألهمهم وأظهر لهم أن التغيير ممكن.

استخدم الليبيون هذه الوسائل لتنظيم المظاهرات والتجمعات، حيث تم تبادل المعلومات حول أماكن وازمنة الاحتجاجات، كما ساعدت في توثيق ونشر صور وفيديوهات القمع والعنف الذي استخدمه النظام ضد المتظاهرين، مما جذب انتباه المجتمع الدولي وزاد الضغط على النظام الليبي.

ساهم الإعلام في رفع الوعي السياسي بين الشباب الليبي من خلال تبادل الأفكار والشعارات التي تدعو إلى الحرية، العدالة، والكرامة مما عزز الوحدة والإصرار على التغيير، بالإضافة إلى ذلك بث الأحداث عبر وسائل الإعلام الدولية ساهم في حشد دعم المجتمع الدولي للحراك الشعبي في ليبيا [2].

---

[1] المكان نفسه.

[2] نجاعي، ***مرجع سابق***، ص. 23.

- **تأثير الثورتين التونسية والمصرية:** إن انتشار الثورات الشعبية ضد الأنظمة السياسية في الدول المجاورة تونس ومصر ونجاحها في تغيير هرم السلطة السياسية، جعلت الشعب الليبي يتأثر بها وحفزته على المطالبة بالتغيير خاصة لتشابه أوضاعه مع أوضاع تلك الشعوب، فقد كان هدف هذه الثورات تغيير أنظمة الحكم والمطالبة بتنحي رؤساء يرفضون التخلي عن منصب الحكم[1].

من الأمور التي اثارت الرأي العام الإقليمي ضد **معمر القذافي** هو قيامه باتخاذ إجراءات خاصة سابقا تجاه الدول المجاورة، فعلى سبيل المثال قام في عدة مرات بطرد العرب المصريين والتونسيين من ليبيا اذ جاءوا من اجل البحث اما عن فرص العمل او من اجل اكمال تعليمهم وما الى ذلك، اذ كان يعتقد انه لا يجب ان يكون هنالك استخدام للموارد الا من قبل الشعب الليبي دون فسح المجال لتقديم المساعدة للدول والشعوب الأخرى[2].

- **التحرك الغربي ودوره في تأجيج الثورة الليبية:** تتمتع ليبيا بأهمية استراتيجية كبيرة في سياق المصالح الدولية الكبرى، مثل تلك التي تسعى إليها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، فضلاً عن بعض الدول العربية مثل قطر والسعودية وتأتي هذه الأهمية من عدة اعتبارات جيوسياسية واستراتيجية.

فيما يتعلق بالاهتمام الدولي بليبيا، فإن الموارد النفطية تعد العامل الأساسي حيث يُعتبر النفط الليبي من النوع "الحلو" الذي يمتاز بجودته وقلة كلفة استخراجه وتصديره بفضل قربه من الأسواق الأوروبية، إضافة إلى ذلك فإن ليبيا تلعب دورًا نشطًا في القارة الإفريقية من خلال مبادراتها التي قد تتعارض مع مصالح الدول الكبرى مثل فرنسا وأمريكا.

تحت ذريعة "الأمن الإنساني" وصفت بعض القوى الخارجية ليبيا بأنها دولة فاشلة، وقد ساهم ذلك في تسريع سقوط نظام معمر القذافي، هذا التدخل الخارجي لم يكن فقط بسبب الأوضاع الداخلية في ليبيا، بل أيضًا بسبب المصالح الكبرى التي تتمحور حول النفط والنفوذ في القارة الإفريقية[3].

---

[1] عبد الاله بعزيز، ***ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل*** (بيروت: منتدى المعارف، ط.1، 2012)، ص.80.

[2] العزاوي، ***مرجع سابق***، ص ص. 93-126.

[3] رجب ضو المريض، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.17(جوان 2017)، ص ص.77-92.

- **التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي "NATO"**: يصعب التحدث عن الحلف كفاعل مستقل في مثل هذه الحالات، لأنه يعبر عن مواقف دوله الأعضاء لاسيما النافذة منها، وبالتالي فموقفه نتاج اجماع تلك الدول التي اتفقت على انخراطه في التدخل منذ الساعات الأولى لتبني مجلس الأمن لقراره رقم 1973 الذي صدر في 17 مارس2011 وكان لحظة حاسمة لتغيير مجريات الأحداث، خاصة أن القرار أعطى تفويض للمجتمع الدولي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين في ليبيا، خاصة أن القرار مهّد الطريق للتدخل العسكري الدولي الذي قاده حلف الشمال الأطلسي[1].

الفرع الثاني: أدوار الدول من الثورة الليبية

1- الأدوار الإقليمية:

دور دولة قطر: يعتبر موقفها من أكثر الدول العربية كمتغير إقليمي مؤثر في الثورة الليبية، فلم تقتصر قناة الجزيرة على تغطية الأحداث والتطورات في ليبيا فقط، بل سعت أيضًا إلى تأسيس دور قطري مستقبلي مما أظهرها كداعمة فعالة للحراك الليبي، فبعد أسبوع من بداية الحراك بدأت الجزيرة باستخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره المعارضون بدلاً من العلم الأخضر الذي كان يمثل نظام القذافي [2].

دور الامارات: كانت الإمارات من بين الدول التي ضغطت بقوة لعقد اجتماع عاجل لجامعة الدول العربية بهدف استصدار قرار لفرض حظر طيران فوق الأجواء الليبية وذلك لحماية الثوار والمدنيين من الهجمات الجوية التي كان ينفذها نظام القذافي، كان الحظر المقترح خطوة هامة للحد من التصعيد العسكري من قبل النظام الليبي.

بعد تأييد جامعة الدول العربية لهذا القرار، عملت الإمارات على دعم تمرير القرار على مستوى مجلس الأمن الدولي، ففي 17 مارس 2011 تبناه المجلس بموجب قرارًا رقم 1973 الذي فرض حظرًا جويًا فوق ليبيا وسمح بالدخول العسكري لحماية المدنيين، هذا القرار

---

[1] عبد النور بن عنتر، "المواقف الدولية من الثورة الليبية"، في:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172232668759 54.html، تاريخ الاطلاع:(2024/08/21).

[2] العزاوي، ***مرجع سابق***، ص ص. 93-126.

كان بمثابة الضوء الأخضر للتدخل الدولي الذي قادته قوات الناتو، والذي ساهم في دعم الثوار ضد نظام القذافي[1].

دور السعودي: كانت الثورة الليبية فرصة ذهبية للسعودية للتخلص من القذافي، نظرًا لدمويته والمجازر التي ارتكبها خاصة أن العلاقات بين السعودية ونظام القذافي كانت متوترة منذ زمن طويل بسبب مواقف القذافي التي غالبًا ما كانت تتعارض مع الموقف السعودي، هذه التوترات وصلت إلى ذروتها خلال القمة العربية في شرم الشيخ عام 2003 عندما حدث تلاسن علني بين القذافي وولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وبعد هذه الحادثة اتهمت السعودية القذافي بتدبير محاولة اغتيال الأمير عبد الله وزعزعة استقرار المملكة.

بناءً على هذه الخلفيات دعمت السعودية الثورة الليبية بهدف إسقاط حكم القذافي، فلم يقتصر التحرك السعودي على الجانب السياسي من خلال مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، بل تدخلت السعودية بشكل مباشر على الأرض حيث قامت بدعم بعض الجماعات المسلحة في ليبيا مثل حركة شباب ليبيا، كما شاركت في العمليات العسكرية للناتو بإرسال طائرتين من طراز "أواكس" للمراقبة والتزود بالوقود والتي كانت تنطلق من قاعدة الطائرات في مرسى مطروح قرب الحدود الليبية[2].

دور التركي:

لم تصدر تركيا أي رد فعل تجاه الثورة الليبية في أسابيعها الأولى، وعلى الرغم من أن الرأي العام داخل أوساط حزب العدالة والتنمية كان يميل إلى تأييد الثوار والثورة ضد القذافي، إلا أن الموقف التركي الرسمي التزم الحذر ولم يصدر أي تصريح أو إدانة في البداية، كان السبب الرئيسي وراء هذا التحفظ هو الخوف من خسارة العقيد القذافي خاصة وأن العلاقات التركية الليبية وُصفت بالتاريخية في عهد رجب طيب أردوغان.

على الصعيد الاقتصادي، وصلت الاستثمارات التركية في ليبيا إلى حوالي 9.8 مليار دولار حتى عام 2010، مما جعل تركيا تخشى على مصالحها في حالة انهيار نظام القذافي، إضافة إلى ذلك كانت غير مرتاحة لتصدر فرنسا المشهد الليبي اذ رأت في ذلك

---

[1] يحياوي، ***مرجع سابق***، ص.285.

[2] إيمان محمود احمد، ***تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة***، رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية نابس فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2018/2017)، ص. 74.

محاولة من فرنسا للاستحواذ على الثورة الليبية بما يخدم مصالحها داخل الاتحاد الأوروبي، لهذا السبب عارضت تركيا تدخل الناتو في ليبيا[1].

2- الأدوار الدولية:

دور فرنسا: برزت فرنسا من بين أكثر الدول تدخلا في الازمة الليبية وكانت من أوائل الدول تفاعلا مع ثورة 17فيفري، وقد تعددت أسباب التدخل والاهتمام الفرنسي بليبيا ما بين المصالح الجيوسياسية والأمنية المتصلة بضمان الاستقرار لمناطق نفوذها في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى؛ وما بين المصالح الاقتصادية وفي مقدمتها استثمارات الطاقة[2].

جاء الموقف الفرنسي باعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي الذي قابله الاستنكار من قبل الحكومة الليبية (حكومة القذافي)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى صاحب اصدار القرار رقم 1973 تأييد فرنسي واعتبرته أكثر القرارات عدالة بحق ليبيا وشعبها كما انها دعت بالإسراع بالتدخل الخارجي لحماية المدنيين[3].

دور المملكة المتحدة: أعربت الحكومة البريطانية عن إدانتها للإجراءات التي اتخذتها السلطات الليبية ضد المحتجين، حيث ألغت في 18 فيفري أكثر من 50 رخصة لتصدير الأسلحة إلى ليبيا بسبب ما وصفته باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، وفي 19 فيفري وصف وزير الخارجية البريطاني "ويليام هيغ" قمع المتظاهرين الليبيين بأنه مروع وغير مقبول، ودعا السلطات الليبية إلى التوقف عن استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين؛ كما طالب الزعيم الليبي معمر القذافي باحترام حقوق المواطنين في التظاهر والتعبير عن الرأي، وفي 27 فيفري تم سحب الحصانة الدبلوماسية من العقيد القذافي في بريطانيا[4] .

---

[1] محمود احمد، ***مرجع سابق***، ص.95.

[2] علياء محمد عبد الجواد المنصوري، ***تأثير الازمة الليبية على الامن القومي لدول شمال افريقيا الجزائر انموذجا 2011-2021***، *رسالة ماجستير* (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2022/2021)، ص.49.

[3] العزاوي، ***مرجع سابق***، ص ص. 93-126.

[4] محمد أبو العنين، محمد زكريا، سالم علي البرقي، " موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011"، ***مجلة الدراسات الإفريقية***، م.45. ع.4 (أكتوبر 2023)، ص ص625-656.

دور إيطاليا: في البداية كانت إيطاليا تتمتع بعلاقات وثيقة مع نظام معمر القذافي فقد كانت واحدة من الشركاء الرئيسيين لليبيا، حيث يبرز اسم شركة "ايني" الإيطالية من بين أحد أكبر الشركات المستثمرة في حقول النفط والغاز الليبية، كما ترتبط هذه الأخيرة بإيطاليا بخط لنقل الغاز باسم "السيل الأخضر" الذي يعطي نحو 15% من احتياجاتها الغازية، وبهذا كان موقف إيطاليا تجاه الاحداث في ليبيا عام2011 موقفا ممزوجا بالتردد و الغموض اذ لم تكن ترغب في اتخاذ موقف حازم ضد القذافي ونظامه خوفا من تهديد مصالحها الاقتصادية ليتغير موقفها مع تطور الاحداث و تحولها لأزمة[1].

دور ألمانيا: أدانت الحكومة الألمانية بشدة ما يجري في ليبيا، حيث أكد وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي يجب ألا يسمح للنظام الليبي بابتزازه، وجاء هذا التصريح بعد تهديدات أطلقتها ليبيا بوقف التعاون مع أوروبا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر أراضيها إذا استمرت أوروبا في دعم المحتجين ضد سياسات الحكومة الليبية.

كما حذرت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بأن ألمانيا ستؤيد فرض عقوبات على ليبيا إذا لم يتوقف النظام الليبي عن ممارساته العنيفة ضد المتظاهرين[2].

دور روسيا: تبرز روسيا من بين اهم الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الليبية وتأتي أهمية ليبيا بالنسبة لروسيا من مصالح متعددة، حيث تسعى لتحقيق الاستقرار فيها خاصة وأن ذلك من شأنه ان يساعد على توفير المناخ المناسب للاستثمارات النفطية الروسية هنالك، الى جانب أنها تمثل ساحة مهمة بالنسبة لروسيا في التنافس القائم مع حلف الناتو على النفوذ في المنطقة الممتدة من شبه جزيرة القرم الى القرن الافريقي[3]، تمثل موقفها بموافقتها على القرار المرقم 1973 من مجلس الامن ولم تعتبره تدخلا خارجيا، كما ايدت الدعوة الى حماية المدنيين وإيقاف العنف، لكن على الرغم من هذا احست روسيا انها ستكون الخاسر الأكبر في حال نجاح الثورة اذ من منظور الحسابات الاستراتيجية الروسية فان النجاح في مد النفوذ في ليبيا يعني ضمان مد نفوذ روسي في حوض البحر المتوسط والقارة الافريقية، ولهذا كانت من أكثر

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] المنصوري، ***مرجع سابق***، ص.55.

المشددين على معارضة الثورة واستنكرت التدخل الغربي للناتو وأطلقت عليه تسمية "الحرب الصليبية"[1].

دور الولايات المتحدة الامريكية: من اهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لإسقاط النظام الليبي السابق سياسة القذافي التي تتعارض مع السياسة الامريكية التي ترتبط بدعمه للحركات التحررية السابقة في أمريكا اللاتينية وايرلندا ودعمه للإرهاب، بالإضافة الى نفوذه وحجم استثماراته في افريقيا ما جعله يمثل تهديدا لها خاصة نيته في توحيد العملة الافريقية وإقامة قوة عسكرية افريقية موحدة.

عملت سياسة الولايات المتحدة الامريكية مع فرنسا وبريطانيا على اسقاط نظام القذافي تحت اسم الديمقراطية باعتبارها سلاح سياسي دبلوماسي فعال، فالسباق نحو السيطرة على بلد مهم يعتبر من أولويات الصراع الاقتصادي الذي تخوضه هذه الدول ضد المنافسة الألمانية والحرب الاقتصادية ضد روسيا والصين[2].

الفرع الثالث: قيام الثورة وحيثياتها/ مجرياتها

البداية الفعلية للثورة الليبية كانت في 15 فبراير 2011 في مدينة بنغازي بعد اعتقال المحامي "فتحي تربل" الذي كان يمثل عائلات ضحايا سجن أبو سليم، وأدى اعتقال المحامي دون وجود سبب لذلك إلى اشتعال الغضب في نفوس أهالي الضحايا الذين خرجوا إلى الشوارع للمطالبة بإطلاق سراحه. كانت هذه التظاهرات بداية لتظاهرات أكبر في اليوم التالي في مدن البيضاء، الزنتان، والرجبان، حيث بدأت الاحتجاجات تتسع وتكتسب زخمًا لتتغير شعارات المتظاهرين من المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الى شعارات تطالب بإسقاط نظام القذافي وإجراء تغييرات جذرية في هيكل الدولة[3].

ومع انتشار الاحتجاجات استجاب النظام بالعنف والقمع الشديد في بنغازي إذ واجه المتظاهرون رصاص قوات الأمن مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، كما استخدم النظام

---

[1] العزاوي، ***مرجع سابق***، ص ص.93-126.

[2] سماعيل تينهينان، نوارة سعادة، ليبيا ***بين التغيير والفوضى***، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص ص.66-68.

[3] مدوني، ***مرجع سابق***، ص ص.672-684.

أيضًا العنف ضد المتظاهرين في مدينتي البيضاء والزنتان أين أطلق رجال الأمن الرصاص الحي على الحشود وأدى هذا إلى تصاعد الغضب الشعبي وزيادة عدد المتظاهرين.

في 17 فيفري 2011 تم تحديد هذا اليوم ليكون "يوم الغضب" على نطاق وطني إذ تم تنظيمه اوليا عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي في صفحات الفيسبوك وتم توجيه الدعوة الرئيسية منها من خلال اصدار بيان يدعو بضرورة الخروج للشوارع الليبية للتعبير عن مطالبهم بإقالة النظام حيث أنشأ نشطاء ليبيين من المعارضة الداخلية هذه الصفحات استذكارًا لمظاهرات سابقة في نفس اليوم من عام 2006، حينما شهدت بنغازي احتجاجات امام القنصلية الإيطالية على خلفية الرسوم المسيئة للرسول صل الله عليه وسلم والتي انتهت بمواجهات دامية مع قوات الأمن واسفرت عن قتلى وجرحى. هذا اليوم كان نقطة تحول في مسار الثورة، حيث انتشرت المظاهرات بسرعة إلى باقي المدن الليبية بما في ذلك طرابلس العاصمة لتشمل شرائح واسعة من المجتمع الليبي[1].

مع اتساع نطاق الاحتجاجات بدأ القذافي يفقد السيطرة على الوضع، وفي محاولة للحد من انتشار الثورة أصدرت السلطات الليبية أوامر بقطع خدمات الإنترنت عن كافة المدن الليبية وحجبت بث القنوات الفضائية العربية والأجنبية، كما شنت السلطات حملات اعتقال واسعة استهدفت الناشطين السياسيين وبعض الضباط والجنود الذين رفضوا تنفيذ أوامر القذافي بضرب المتظاهرين، ومع ذلك استمرت الاحتجاجات في الانتشار وبدأت شخصيات سياسية بارزة في النظام الليبي تعلن انشقاقها وانضمامها للثورة. كان من بين هؤلاء وزير العدل مصطفى عبد الجليل، الذي استقال احتجاجًا على العنف الذي مارسه النظام ضد المتظاهرين، وكذلك وزير الدولة لشؤون الهجرة والمغتربين على الريشي، ومندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة عبد السلام التريكي، وعدد من السفراء الليبيين في الخارج[2].

في 21 فيفري 2011 هدد سيف الإسلام القذافي الشعب الليبي بخيارين إما الدخول في حوار وطني أو الاحتكام إلى السلاح إذا استمرت المواجهات الدامية، وأشار إلى أن عشرات الآلاف يتوافدون على العاصمة طرابلس للدفاع عن والده مؤكدًا أن والده في المدينة ويقود

---

[1] زغدار، رملي، ***مرجع سابق***، ص130-147.

[2] المكان نفسه.

المعركة حتى آخر طلقة وآخر رجل، كما دعا إلى بدء حوار وطني بشأن دستور ليبيا اعتبارًا من ذلك اليوم، كما حذر سيف الإسلام الليبيين من خطر استعمار البلاد إذا لم تتوقف الاحتجاجات، مشددًا على أن الغرب لن يسمح بالفوضى أو تصدير الإرهاب والمخدرات أو إقامة إمارات إسلامية في ليبيا، ومع ذلك عرف هذا الخطاب مظاهرات حاشدة احتجاجًا عليه[1].

وفي 22 فيفري من نفس السنة اتخذت الثورة منحى جديدًا بانضمام وزير الداخلية عبد الفتاح يونس إلى صفوف الثوار، وأصبح تدريجيًا أحد أعمدة الثورة، مما ساهم في تقوية موقف الثوار وتزايد زخم الاحتجاجات. تزامنًا مع هذه التطورات، ألقى معمر القذافي خطابًا شهيرًا اتهم فيه دولًا عربية بالوقوف وراء الاضطرابات التي تشهدها ليبيا، وأكد رفضه التام لفكرة التنحي عن السلطة، وهدد بالقضاء على من وصفهم بـ "الجرذان" و"الصراصير". هذا الخطاب الذي جاء بطريقة متعجرفة وصدامية، أدى إلى تصعيد الموقف بين الحكومة والثوار، وأصبح لحظة مفصلية في تأجيج الصراع.

في الوقت نفسه، كانت المعارضة الليبية في الداخل والخارج تبحث عن وسيلة لتوحيد صفوفها وتقديم بديل سياسي للنظام، وبالفعل تشكل "المجلس الوطني الانتقالي" في مدينة بنغازي ليكون الممثل السياسي للثوار برئاسة القاضي "مصطفى عبد الجليل"، وبدأت قوات الجيش التي انحازت للثورة بالعمل تحت إمرته، ومع تصاعد الأحداث تمكن الثوار من بسط سيطرتهم على مناطق واسعة من شرق ليبيا، حيث أعلنوا تشكيل "المجلس العسكري المؤقت" لتنظيم قواتهم والدفاع عن المناطق التي يسيطرون عليها[2].

مع مرور الأيام تحولت الاحتجاجات السلمية إلى صراع مسلح حيث لجأ الثوار إلى استخدام السلاح لمواجهة قوات القذافي التي استمرت في استخدام القوة المفرطة ضدهم، وفي هذا السياق بدأت الاستقالات تتوالى من صفوف النظام حيث أعلن عدد من المسؤولين المدنيين والعسكريين انضمامهم للثورة مما أدى إلى عزل النظام تدريجيًا[3].

---

[1] زياد عقل، "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 184.(2011) ص ص70-92.

[2] فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية الى أين"، ***مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن***، ع. 13 (مارس 2017)، ص ص. 1-27.

[3] المكان نفسه.

ومع استمرار تدهور الأوضاع تدخل المجتمع الدولي معتبرًا تصرفات القذافي استفزازًا يستدعي الرد اذ صدرت قرارات من مجلس الأمن الدولي تدعو إلى وقف العنف وحماية المدنيين، وتبعها فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لشل حركة الطيران العسكري التابع للنظام. تدخل المجتمع الدولي بقيادة حلف الناتو دعمًا للثوار وساهم في تقويض قدرات القذافي العسكرية مما أدى في النهاية إلى سقوط العاصمة طرابلس في يد الثوار.

بحلول نهاية أوت 2011، فقد القذافي السيطرة على معظم البلاد وتحوّلت الثورة الليبية إلى رمز للكفاح ضد الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة، ومع ذلك أسفرت هذه الثورة عن مرحلة معقدة من التحديات السياسية والأمنية التي استمرت حتى بعد سقوط نظام القذافي[1].

[1] زغدار، رملي، ***مرجع سابق***، ص ص 129-147.

المبحث الثاني: الأزمة الليبية بين المنطلقات والنتائج

بعد استعراض الخلفية التاريخية سنتطرق في هذا المبحث لأبعاد الأزمة الليبية من حيث نتائج الثورة والتحولات التي أعقبتها، تحليل المرحلة الانتقالية التي عاشتها ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وما تلاها من تحديات سياسية واقتصادية، ومنه الى نتائج انعكاسات هذه الأزمة على الداخل الليبي.

المطلب الأول: نتائج الثورة الليبية

كُللت ثورة فيفري 2011 بعدة نتائج منها:

- **سقوط نظام القذافي** :الثورة أدت إلى نهاية حكم معمر القذافي الذي استمر لأكثر من 42 عامًا. بعد مقتله في أكتوبر 2011، شهدت ليبيا تحولًا كبيرًا في شكل نظام الحكم، حيث انتهت فترة الحكم الاستبدادي ودخلت البلاد في مرحلة انتقالية.[1].

- **الفوضى السياسية والانقسام الداخلي:**

دخلت ليبيا في مرحلة من الفوضى السياسية والانقسام الداخلي الحاد نتيجة غياب حكومة مركزية قوية قادرة على توحيد البلاد وإدارة شؤونها بشكل فعال، هذا الفراغ السياسي أدى إلى ظهور حكومتين متنافستين إحداهما في الشرق مقرها طبرق، والأخرى في الغرب مقرها طرابلس، هذا الانقسام السياسي بين الشرق والغرب تزامن مع صعود نفوذ الفصائل المسلحة التي شكلت سلطات محلية في مناطق نفوذها، ما أدى إلى تزايد العنف والفوضى. كل فصيل مسلح كان يسعى لفرض سيطرته على المناطق الحيوية مستفيدًا من الفراغ الأمني وتراجع مؤسسات الدولة.

الحكومة الشرقية، التي حصلت على دعم من بعض القوى الإقليمية والدولية، كانت تسيطر على جزء من البلاد بالتعاون مع الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر.

---

[1] حسن صبرا، ***نهاية جماهيرية الرعب*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص. 28.

* شركة الزويتينة للنفط هي إحدى الشركات الليبية العاملة في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز، تأسست الشركة في عام 1986 كجزء من جهود الحكومة الليبية لتنظيم وإدارة موارد النفط الوطنية، تقع عمليات الشركة في منطقة الزويتينة شرق ليبيا، وهي منطقة غنية بالموارد النفطية.

في المقابل، حكومة الوفاق الوطني المدعومة دوليًا في الغرب، كانت تدير طرابلس والمناطق المحيطة بها، وتحظى بدعم الفصائل المسلحة المتحالفة معها. هذا التنافس بين الحكومتين زاد من تعقيد الأوضاع السياسية، حيث لم يكن هناك إطار سياسي مشترك يجمع الأطراف المتنازعة حول رؤية موحدة لبناء الدولة. فضلًا عن ذلك، أدى انتشار الميليشيات إلى إضعاف فرص تحقيق الاستقرار، إذ عملت كل ميليشيا على تعزيز مصالحها الخاصة على حساب المصالح الوطنية.

الانقسام السياسي المستمر وتعدد مراكز القوى جعل أي جهود لبناء مؤسسات دولة قوية وموحدة أمرًا صعبًا، مما فاقم الأزمة وأدى إلى زيادة التدخلات الخارجية. هذه العوامل ساهمت في جعل ليبيا ساحة مفتوحة للصراعات الداخلية والخارجية، الأمر الذي انعكس سلبًا على استقرار البلاد وعلى الدول المجاورة.[1].

– **انتشار السلاح والمتاجرة به:** يشكل انتشار السلاح العامل الأساسي في مشكلة الانفلات الأمني التي تعاني منها ليبيا منذ إعلان التحرير، وهو العقبة الرئيسية أمام عودة الشركات الأجنبية مما أدى إلى تراجع استثماراتها في الوقت الذي تكون فيه البلاد في أمسّ الحاجة إليها لتنفيذ مشاريع الإعمار وتوفير البنى التحتية الأساسية وغيرها من مشاريع التنمية، كما يُعد انتشار السلاح تحديًا كبيرًا أمام الجهاز القضائي وإجراءات العدالة ونشر الأمن، ويُضعف من هيبة الدولة سواء في الداخل أو الخارج[2].

أما أهم مناطق انتشار السلاح في ليبيا فكانت على النحو التالي:

– منطقة بنغازي التي كانت أولى مناطق توزيع السلاح، حيث تتواجد فيها قاعدة "بنينا" الجوية والمطار الدولي والذي كان يصلها من قطر عبر الطيران القطري الحربي، كما كان يُشحن بواسطة السفن الحربية إلى ميناء بنغازي، ومن ثم يُوزع إلى مناطق البريقة وأجدابيا.

مدينة مصراتة أين كان يتم تسليم السلاح لثوار المدينة عبر نقطة وحيدة وهي الميناء البحري، حيث كان يصل السلاح من دول مثل فرنسا والإمارات وقطر.

---

[1] صالح الخثلان،" بعد القذافي الطريق مازال طويلا"، ***مجلة العرب الدولية***، ع. 1571 (افريل 2012)، ص ص25–45.

[2] محرز مشيش، سمير كعوان، ***انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط***، مذكرة ماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص.41.

– مدينة طرابلس التي وصلتها الأسلحة عبر شبكات دعم من تونس وجربة وصفاقس، حيث دعم رجال الأعمال الذين هربوا إلى هذه المناطق ائتلاف 17 فيفري/شباط وأمدوهم بالسلاح، وتولوا لاحقًا مناصب رفيعة عند تشكيل الحكومة، مثل عبد الرحيم الكيب[1].

– أما الزنتان فهي توصف بأنها مخزن كبير للأسلحة حيث تلقى الثوار الأسلحة هناك عن طريق اللواء محمد المدني الذي انشق عن الجيش الليبي ويتميز بخبرة عسكرية كبيرة، والذي سيطر مع أتباعه على مخازن الأسلحة وقاموا ببيع السلاح لثوار طرابلس مما زاد من نفوذ منطقة الزنتان، بالإضافة إلى ذلك، كان يوجد في الزنتان مدرج طيران استخدم لاستقبال السلاح والمال من بنغازي وتونس[2].

– **التغذية الاسترجاعية بين الملف الأمني والسياسي:** أصبحت الحالة الأمنية في البلاد بوجه عام صعبة ولا يمكن التنبؤ بعواقبها، وما زاد من تعقيد هذه الحالة غياب القانون والنظام وانتشار الجماعات المسلحة والقدرات المحدودة لقطاعي الأمن والعدالة في ليبيا، بالإضافة إلى تسيس القوات المسلحة وتجزئها واستمرار المنازعات القبلية التي لم تتم تسويتها، ويزيد من حدة هذه التعقيدات المشهد السياسي المتسم باستقطاب شدي[3].

أدى سقوط نظام القذافي إلى أزمات اقتصادية حادة خاصة في قطاع النفط الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الليبي، إذ تعرضت صناعة النفط لاختناقات بسبب الانفلات الأمني وإضرابات العمال وحراس المنشآت مما أدى إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة وازدادت البطالة مع غياب البدائل للشباب، بينما سعت بعض الأطراف إلى الاستحواذ على الثروة بطرق غير عادلة، في حين حاولت بقايا النظام السابق استعادة امتيازاتها وسعت دول إقليمية ودولية لاستغلال السوق الليبي أو عرقلة نموه مما زاد من تعقيد الوضع الاقتصادي[4].

بعد سقوط القذافي تصاعدت الصراعات القبلية التي دار معظمها حول الأراضي والنفوذ السياسي، إذ شعرت بعض القبائل بالحرمان من الامتيازات والمكاسب فسعت لتعزيز مكانتها والانتقام من خصومها مستغلة ضعف السلطة الانتقالية، كما جرى في سبتمبر 2011

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.42.

[4] اوشريف، ***مرجع سابق***، ص.149.

مع اندلاع مواجهات في بني وليد بين قبيلة ورفلة التي دعمت القذافي وكتائب "الثوار" من قبائل غرب ليبيا، كما شهدت المنطقة الجنوبية صراعات بين قبائل مضطهدة سابقًا وقبائل التبو في محاولة لاكتساب نفوذ في النظام الجديد[1].

إضافة الى القبليّة، بعد الثورة برزت في ليبيا اتجاهات انفصالية خاصة في مناطق الشرق والجنوب مع مطالبات بتقسيمات فيدرالية وتوزيع جهوي وقبلي للمناصب والحقائب الوزارية، ففي مارس 2012 أُعلن إقليم برقة كإقليم فيدرالي وتبعه إعلان مماثل في فزان في سبتمبر 2013، مبررين هذه الخطوات بضعف المؤتمر الوطني العام والحكومة التي تشكلت بعد الثورة[2].

المطلب الثاني: مسار المرحلة الانتقالية

الفرع الأول: المرحلة الانتقالية

1- تأسيس المجلس الوطني الانتقالي:

تشكل المجلس الانتقالي في أعقاب الثورة الليبية يوم 27 فيفري2011 برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل وزير العدل السابق في عهد القذافي إلى جانب علي العيساوي وزير الاقتصاد السابق وعبد الفتاح يونس وزير الداخلية السابق، ترأس محمود جبريل المكتب التنفيذي للمجلس الانتقالي بعد أن ترك منصبه في إحدى الجامعات الأمريكية حيث أصبح رئيس المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية عام 2007، كما ضم المجلس مجموعة من المغتربين الليبيين الذين عادوا إلى البلاد مع اندلاع الثورة منهم على الترهوني الذي تولى رئاسة قسم الاقتصاد والمالية، ومحمود شم الذي عاد من مجلس إدارة قناة الجزيرة ليشغل منصب مسؤول الإعلام والمعلومات، بالإضافة إلى ذلك ضم المجلس أساتذة ومحامين وناشطين ليبيين مثل عبدالحفيظ غوقة، وفتحي باجا وفتحي تربيل، وتم الاعتراف به دوليا أين وضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد هدف الى إعادة الأمن والاستقرار

[1] علي خالد حنفي، "دولة منزوعة السيطرة محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.195 (جوان2014)، ص ص.15-25.

[2] المنصوري، ***مرجع سابق***، ص.30.

لليبيا، حيث تم اصدار الإعلان الدستوري في شهر أوت من نفس العام وأهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في فيفري2012[1].

2- انتخاب المؤتمر الوطني العام

في 7 جويلية 2012، خطت ليبيا أولى خطواتها نحو التحول الديمقراطي بانتخاب المؤتمر الوطني العام، والذي جاء كأول جسم تشريعي مؤقت للدولة الليبية بعد سقوط نظام القذافي، أين جرت التحضيرات لهذا الاستحقاق وفقًا للقانون رقم 4 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، الذي نص على أن المؤتمر يتألف من مائتي عضو يتم انتخابهم وفق نظام انتخابي متوازي يجمع بين الأغلبية والتمثيل النسبي. تم انتخاب 120 عضوًا بنظام الأغلبية، و80 عضوًا آخرين بنظام التمثيل النسبي من قوائم انتخابية مغلقة تتضمن تناوبًا بين أسماء الذكور والإناث.

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كانت الجهة المكلفة بتنظيم وإدارة العملية الانتخابية وقامت بافتتاح 1513 مركزًا انتخابيًا في 13 دائرة انتخابية، وتم تسجيل 2,865,937 ناخبًا، منهم 1,571,580 من الذكور و1,294,357 من الإناث، شارك في الترشح 3708 مرشحين، من بينهم 628 امرأة.

في يوم الانتخابات، توجه مئات الآلاف من الليبيين إلى صناديق الاقتراع لممارسة حقوقهم السياسية، حيث بلغ عدد المقترعين 1,768,605 ناخبًا، بنسبة مشاركة وصلت إلى 61% ومع ذلك أسفرت الانتخابات عن مجلس مجزأ نتيجة غياب قوة سياسية مسيطرة مما زاد من تعقيد المشهد السياسي، ومع تصاعد الجدل حول تمديد ولاية المؤتمر، تم الاتفاق في فيفري 2014 على انتخاب مجلس نواب كبديل للمؤتمر وتأجيل الانتخابات الرئاسية لحين الانتهاء من إعداد الدستور نتيجة للخلافات بين التيارات السياسية حول شكل النظام السياسي المستقبلي في البلاد[2].

3- انتخابات البرلمان الليبي:

---

[1] فريق الازمات العربي، ***مرجع سابق***، ص ص.1-27.

[2] نور الهدى بن بتقة، ***إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012/2016***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016)، ص.236.

في 25 جوان 2014، أجريت انتخابات البرلمان الليبي كمرحلة ثالثة في الفترة الانتقالية، بعد أن كانت المرحلة الأولى تتمثل في حكم المجلس الوطني الانتقالي، والمرحلة الثانية في انتخاب المؤتمر الوطني العام في 2012، جاءت هذه المرحلة نتيجة لصراع سياسي بين تيار الإخوان المسلمين المتمثل في حزب "العدالة والبناء"، وحزب "تحالف القوى الوطنية" بقيادة محمود جبريل، ودار النقاش حول إنهاء ولاية المؤتمر الوطني العام أو تمديدها، حيث كانت هناك رغبة لدى بعض الأطراف في التمديد بينما رفض آخرون ذلك، وتحت ضغط حزب تحالف القوى الوطنية على كتلة المؤتمر الوطني تم تشكيل لجنة في فيفري لتحديد ملامح المرحلة الانتقالية الثالثة وقد تم الاتفاق على انتخاب مجلس نواب كبديل للمؤتمر وتأجيل القضايا المتعلقة بالتحضير للانتخابات الرئاسية المبكرة حتى يتم إنجاز الدستور.

لقد كانت هناك خلافات بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي حول الانتخابات الرئاسية، حيث رفض الإسلاميون وبعض الوطنيين النظام الرئاسي في هذه المرحلة بسبب غياب التوافق السياسي ولطبيعة البلاد المنقسمة إلى قبائل ومناطق.

من جهة أخرى، رأى الليبراليون أن الوقت مناسب لإجراء انتخابات رئاسية، حيث كانوا يدعمون ترشيح محمود جبريل بعد إزالة قانون العزل السياسي[1].

نتج عن هذا الخلاف انقسام في المؤسسات السياسية، حيث ظهرت سلطتان تشريعيتان وسلطتان تنفيذيتان، إحداهما في شرق البلاد تمثل مجلس النواب والحكومة المؤقتة، والأخرى في غرب البلاد تتمثل في المؤتمر الوطني وحكومته التابعة له، أسفر هذا الانقسام عن تعطيل مؤسسات الدولة والخدمات الأساسية، بما في ذلك المصرف المركزي، مما أدخل البلاد في مرحلة خطيرة تهدد وحدة الدولة وسيادتها الوطنية[2].

4- حكومة الوفاق الوطنية:

تتكون حكومة الوفاق الوطني من مجلس رئاسي وعدد من الوزراء الذين يتم اختيارهم بناءً على توافق بين الرئيس ونوابه، في حالة تعذر التوصل إلى اتفاق في التصويت الأول

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص239.

[2] أحمد الزروق الرشيد، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011- 2016"، ***مجلة مدارات سياسية***، (ديسمبر 2017)، ص ص.82-113.

والثاني يتم اللجوء إلى التصويت الثالث الذي يعتمد على الأغلبية، بشرط أن يكون الرئيس من ضمن الموافقين، أما سحب الثقة من أي وزير فيتطلب إجماع الرئيس ونوابه.

يقدم الرئيس قائمة الحكومة خلال 31 يومًا، ويجب على مجلس النواب منحها الثقة في غضون عشرة أيام من استلامه للقائمة بمدة صلاحية لا تزيد عن سنة واحدة وتجدد تلقائيًا إذا لم يتم إقرار دستور، وتنتهي حكومة الوفاق بمجرد تشكيل السلطة التنفيذية وفقًا للدستور، وفي حالة عدم المصادقة عليه تُقال الحكومة حتى يتم تجديدها أو استبدالها.

ينظر مجلس النواب في سحب الثقة إذا قدمه خمسون عضوًا على الأقل، ويستلزم ذلك توافقًا بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، كما يجب على مجلس النواب التوافق مع المجلس الأعلى للدولة بشأن شاغلي المناصب القيادية، مثل محافظ المصرف المركزي ورؤساء الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، ومفوضية الانتخابات والمحكمة العليا والنائب العام، وتنتهي صلاحيات المجلس الأعلى للدولة بانتهاء عمل مجلس النواب[1].

الفرع الثاني: الفاعليين الأساسيين في الازمة:

1- المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني :المنبثق عن اتفاق الصخيرات والذي يتطلب مصادقة مجلس النواب المنعقد في طبرق، ونظرًا للاختلافات حول شرعية انعقاد المجلس في طبرق لم يتم المصادقة على الحكومة بشكل رسمي، هذا الأمر دفع بعض الأعضاء إلى إصدار بيان خارج قاعة البرلمان ما سمح لحكومة فايز السراج بالبدء في مباشرة أعمالها في العاصمة طرابلس بداية عام 2016،

هذه الوضعية أثارت إشكالية تنازع الشرعيات بين حكومة الوفاق الوطني وبقايا حكومة الغويل المنبثقة عن المؤتمر الوطني وحكومة الثني في شرق ليبيا المنبثقة عن برلمان طبرق.

2- تحالُف مسؤولي المؤتمر الوطني العام مع دار الإفتاء ولواء الصمود :حيث يشمل هذا التحالف كلا من خليفة الغويل رئيس حكومة الإنقاذ، وبوسهمين رئيس المؤتمر الوطني، ومفتي ليبيا الصادق الغرياني، ليتعاون هذا التحالف مع لواء الصمود، وهو تشكيل عسكري يضم ثواراً سابقين من المناطق الغربية (مصراتة، الزاوية، غريان، طرابلس، وزليتن)، تحت قيادة صالح

[1] المكان نفسه.

بادي، هؤلاء يرفضون اتفاق الصخيرات معتبرين أن حكومة الوفاق الوطني هي حكومة وصاية، ويرفضون أيضًا العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي عليهم في فيفري 2016.

3- تحالُف حفتر-عقيلة صالح-عبد الله الثني وعمليات الكرامة :حيث هناك تآزر قوي بين عقيلة صالح رئيس برلمان طبرق، وخليفة حفتر الذي عينه البرلمان قائداً عاماً للجيش الوطني الليبي منذ فيفري 2015، في حين يشغل عبد الله الثني منصب رئيس حكومة قوات الكرامة، وهي مجموعة عسكرية تضم مقاتلين من قبائل شرقي ليبيا انضمت إلى حفتر بعد أن وعد بتشكيل جيش وشرطة نظاميين لمكافحة الإرهاب، ومع ذلك شهدت قوات الكرامة انشقاقات بعد العمليات العسكرية في بنغازي أين تورطت في أعمال قمعية ضد المدنيين، ولا تزال هذه القوات تهيمن على برلمان طبرق والحكومة التي تواصل الإصرار على شرعيتها منذ منح الثقة من قبل مجلس النواب في طبرق في سبتمبر 2014، مما يدفعها لرفض الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني والامتناع عن تسليم مقرات المؤسسات في المنطقة الشرقية[1].

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة داخليا

أولا: صعوبة تأمين الحدود وانتشار السلاح والمتاجرة به

أحد أبرز التحديات هو صعوبة تأمين الحدود الليبية نظرًا للمساحة الواسعة والامتداد الكبير لهذه الحدود، التي تبلغ أكثر من 4000 كيلومتر، والموقع الجغرافي الذي يربط بين شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، أصبحت هذه الحدود نقطة ضعف رئيسية إذ تفتقر ليبيا إلى الموارد والبنية التحتية الكافية لمراقبة حدودها بشكل فعال، مما أدى إلى تحولها إلى مركز لتهريب الأسلحة على نطاق واسع فهذه الأسلحة لا تُباع وتُنقل فقط داخل ليبيا، بل تعبر إلى الدول المجاورة مما يزيد من زعزعة استقرار المنطقة بأكملها.

بالإضافة إلى تهريب الأسلحة، شهدت ليبيا أيضًا انتشارًا كبيرًا لعمليات المتاجرة غير المشروعة بالوقود والبضائع، إذ تُهرب هذه الموارد عبر الحدود إلى الدول المجاورة مما يعمق من الأزمة الاقتصادية في ليبيا نفسها حيث تُفقد عائدات هذه الموارد في السوق السوداء بدلًا من دعم الاقتصاد الوطني.

---

[1] زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمالات"، ***سياسات عربية***، ع7 (مارس 2024)، ص ص.88-95.

ولكن الأخطر من ذلك هو أن ليبيا أصبحت نقطة عبور مهمة للجماعات الإرهابية التي تستفيد من الفراغ الأمني والسياسي، حيث تستغل ضعف الدولة وعدم قدرتها على فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي مما يمكنها من التحرك بحرية، سواء لتهريب الأسلحة أو لتنفيذ عمليات تدريب وتمويل نشاطاتها الإرهابية، هذا الأمر لا يهدد فقط الاستقرار في ليبيا بل يشكل خطرًا حقيقيًا على الأمن الدولي اذ يمكن أن تنتشر هذه الجماعات إلى دول أخرى وتنفذ عمليات إرهابية خارج الحدود الليبية[1].

في ظل هذه الظروف، تتفاقم صعوبة السيطرة على الوضع وتأمين الحدود، فعدم وجود سلطة مركزية قوية وعدم التوافق بين الأطراف السياسية المختلفة في ليبيا يعرقل أي جهود جادة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية وتفعيل دورها في حماية البلاد من هذه التهديدات.

ونتيجة لذلك تبقى ليبيا في حالة من الفوضى التي تؤدي إلى المزيد من العنف والاضطراب، مما يجعل من الصعب تحقيق أي تقدم نحو الاستقرار والسلام المستدام [2].

ثانيا: تجميد الأجهزة الأمنية

يعتبر تجميد الأجهزة الأمنية والعسكرية في ليبيا أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تفاقم الوضع الأمني في البلاد، إذ تمثل هذه الحالة فرصة للجماعات المتطرفة التي وجدت في ليبيا مجالًا خصبًا لتعزيز نشاطاتها الإرهابية والإجرامية سواء داخل البلاد أو عبر حدودها. فقد تحولت ليبيا إلى نقطة انطلاق ومركز لعمليات هذه التنظيمات، التي تستخدمها كقاعدة لإطلاق هجماتها أو للاختباء بعد تنفيذ عملياتها. بيئة الفوضى وعدم الاستقرار تجعل من ليبيا مكانًا جذابًا للتنظيمات المتطرفة التي تستفيد من عدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها.

في ذات الوقت، فإن الجهاز الأمني في ليبيا اليوم هو في الأساس تجمع غير منظم يتكون في معظمه من أفراد مدنيين تم تجنيدهم بشكل غير منهجي بالإضافة إلى بقايا من جيش النظام السابق، هؤلاء الأفراد لم يتلقوا التدريب الكافي وعادةً ما يفتقرون إلى التنسيق والتكامل اللازمين لأداء مهامهم بفعالية، كذلك فإن بقايا جيش النظام السابق الذين نجا بعضهم من الهلاك يشكلون بؤر نزاع جديدة بسبب الصراعات مع الوحدات الأمنية الجديدة، وهذا ما

---

[1] رضا كشان، "التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا". ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، م.7، ع.2 (ديسمبر 2020)، ص ص. 06-31.

[2] المكان نفسه.

يضيف تعقيدًا آخر للوضع الأمني مما يعزز من حالة عدم الاستقرار ويزيد من صعوبة تحقيق الأمن في البلاد.

بالتالي، فإن الجمود في الأجهزة الأمنية وعدم استقرار الوضع العسكري يساهمان في تعميق الفوضى ويصعب على ليبيا استعادة النظام والأمن الضروريين لتطوير البلاد وإعادة بناء مؤسساتها بشكل فعال[1].

ثالثًا: تعدد التشكيلات المسلحة ونشاطها تحت عدد من التسميات

أصبح انتشار التشكيلات المسلحة التي تحمل أسماء متعددة وغير معروفة التبعية ظاهرة روتينية في مختلف مناطق ليبيا وبالإضافة إلى تجميد جهاز الشرطة وغياب الجيش، كما ذكرنا سابقًا، أدى ذلك إلى تفاقم الوضع الأمني وجعله مترديًا وخطيرًا، ونتيجة لذلك تشرذمت مؤسسات الدولة وأصابها الخور والضعف ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وزادت الخلافات بين الأطراف المتنازعة وأصبحت الحلول للأزمات الأمنية في ليبيا شبه مستحيلة في ظل الأجندات المتباينة وعدم وجود توافق سياسي.

وقد جرت محاولات عدة للسيطرة على الوضع الأمني، كان آخرها قرار بحل جميع التشكيلات المسلحة، الشرعية وغير الشرعية، وحصر السلاح بيد الجيش الوطني إلا أن موقف قادة الكتائب جاء مغايرًا، حيث رأى بعضهم أن خروجهم من المشهد سيخلق فراغًا أمنيًا كبيرًا ويؤدى إلى اتساع الهوة وارتفاع مستويات العنف وسيطرة المسلحين على موانئ تصدير النفط في شرق وغرب ليبيا.

انقسمت هذه الفصائل بين القوات الحكومية والقوى الموالية لخليفة حفتر، ومن أبرز هذه الفصائل:

أ) قوات الصاعقة: يقودها العقيد ونيس بوخماد، وهي من بقايا الجيش الشرعي الليبي بالإضافة إلى كتيبة 21 وكتيبة 204 دبابات التي يقودها العقيد البرغثي.

[1] فرج النحلي، ***الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط – الأردن، كلية الآداب والعلوم، 2018/2017)، ص. 4.

ب) قوات الكرامة: ترأسها العقيد خليفة حفتر، وتكونت بعد أن مارست المليشيات المسلحة المتطرفة عمليات اغتيال على مدار سنوات حيث قُتل العديد من الضباط في عمليات اغتيال يومية، وتقوم فكرتها على إنكار الجيش الوطني وتعتبر أي جندي في المؤسسة هدفًا مشروعا[1].

رابعا: خطر تمدد داعش والمليشيات بشقيها الجهادي والإخواني

شهدت ليبيا تزايدًا في النشاطات الإرهابية والميليشيات المسلحة تحت عدة مسميات مما شكل تهديدًا كبيرًا للأمن القومي، وأصبح تنظيم داعش، الذي تبين من خلال تأكيدات المبعوثين الأمميين، خطرًا حقيقيًا حيث تمكن من التغلغل في بعض المدن الليبية وفرض سيطرته على مؤسسات الدولة.

توزعت الميليشيات المتطرفة في ليبيا إلى عدة تشكيلات بارزة، نورد منها:

- **كتيبة شهداء 17 فبراير:** تُعد من أبرز وأخطر الكتائب، معروفة بانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين الليبية، وتُعتبر من أكبر وأقوى الميليشيات المسلحة في شرق ليبيا وتحصل على تمويلها من وزارة الدفاع الليبية السابقة، وتمتلك مجموعة كبيرة من الأسلحة وتدير منشآت تدريبية في مواقع استراتيجية داخل بنغازي، ونفذت العديد من المهام الأمنية في شرق ليبيا والكفرة والجنوب ومعظم أعضاؤها من أبناء المدينة[2].

كتيبة الشهيد راف الله السحاتي: سميت باسم الشهيد الذي قُتل أثناء قتال قوات القذافي في بنغازي في مارس 2011، وبدأت ككتيبة ضمن لواء 17 فيفري ثم توسعت لتصبح جماعة مستقلة تنتشر في شرق ليبيا وفي الكفرة، شاركت في تأمين الانتخابات الوطنية والعمليات الأخرى لوزارة الدفاع في شرق ليبيا.

- **كتيبة شهداء أبو سليم:** موجودة في مدينة درنة، وهي جماعة جهادية من بين أوائل الجماعات التي ثارت ضد نظام القذافي في فيفري 2011 وسميت بهذا الاسم تكريمًا لشهداء سجن أبو سليم، وهي تحت قيادة سالم دربي الذي أعلن عن تشكيل الجيش الإسلامي وجيش

---

[1] كريم شعبان، "ماذا يدور في ليبيا؟ الخارطة الكاملة للميليشيات: نشأتها وأماكن سيطرتها وتأثيرها على دول الجوار"، في: https://www.elfagr.org/1626443 ، تاريخ الاطلاع (2024/07/23).

[2] المكان نفسه.

تحكيم الدين، تعتبر الكتيبة مرتبطة بتنظيم القاعدة وتؤمن بعدم خضوعها لسيطرة الدولة التي تصفها بالكافرة.

- **جماعة أنصار الشريعة:** نشأت في بنغازي بهدف تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة الليبية وترفض الانتخابات ولا تعترف بالدولة وتدعو إلى إقامة الخلافة معتبرة أن كل من لا يحكم بالشريعة هو كافر، كان المسؤول عنها في بنغازي محمد الزهاوي الذي يُقال إنه قُتل ودفن في مصراته، ورغم انحصارها عادت الجماعة إلى بعض المدن والبلدات وارتكبت عمليات اغتيال ضد الضباط والعسكريين ورجال القضاء والنشطاء السياسيين.
- **درع ليبيا:** تعد من أكبر الجماعات المسلحة في شرق ليبيا، وتحصل على تمويل من وزارة الدفاع السابقة وميليشيات الدروع التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، تُعد من الأذرع الرئيسية لمدينة مصراتة وتتمركز في شرق ووسط وغرب ليبيا.
- **كتائب القعقاع والصواعق:** هما كتبتان مناهضتان لفجر ليبيا، تابعتان لمقاتلين سابقين من بلدة الزنتان الغربية التي انضمت إلى عمليات الكرامة، تتبنى الكتائب أفكارًا متطرفة وتدعم الكيانات السياسية الإسلامية الأخرى.
- **كتيبة الفاروق:** هي من أبرز التشكيلات المنضوية تحت أنصار الشريعة، وتُعتبر من أبرز الجماعات الداعمة لفجر ليبيا والمسؤولة عن قتل طبيب مصري واختطاف 13 قبطيًا مصريًا وفرضت أفكارها على الأسواق والمحلات التجارية [1].

جميع هذه الجماعات تنضوي تحت مظلة واحدة تُسمى بفجر ليبيا، وهي المسؤولة عن النزاع في المنطقة الغربية، حيث سيطرت على مدينة طرابلس ومطاراتها وموانئها، وحاولت أيضًا السيطرة على الهلال النفطي.

[1] "داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني، العرب، في: https://www.alarab.co.uk/?id=35700، تاريخ الاطلاع: (2024/07/30).

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على الأبعاد التاريخية والسياسية التي قادت إلى الأزمة الليبية ابتداء من استعراض التطورات التاريخية التي مرت بها ليبيا قبل عام 1969، مرورا بالاحتلالات الأجنبية والفترة الملكية لتكوين الدولة الليبية الحديثة، ومن ثم تطرقنا إلى تحليل حقبة حكم معمر القذافي الذي شكلت سياساته الداخلية قاعدة للأزمة، وأخيرًا عالجنا أسباب اندلاع الثورة الليبية في 2011 موضحًا العوامل السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي أدت إلى سقوط نظام القذافي، ومنه الخلاصة تشير إلى أن التراكمات التاريخية المعقدة أسهمت في انفجار الأوضاع في ليبيا، مما أدى إلى دخول البلاد في مرحلة من الفوضى والانقسامات الداخلية.

الفصل الثاني

- تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار-

المبحث الأول: التداعيات الأمنية السياسية

المطلب الأول: التداعيات الأمنية السياسية على الجزائر

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية السياسية على تونس

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية السياسية على مصر

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية على الجزائر

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية على تونس

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية على مصر

تمهيد:

يستعرض الفصل الثاني من المذكرة تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، مقسماً إلى مبحثين رئيسيين: التداعيات الأمنية والسياسية، والتداعيات الاقتصادية، يركز المبحث الأول على تأثير الأزمة على الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر، تونس ومصر مشيراً إلى التحديات الأمنية التي واجهتها هذه الدول نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا، أما المبحث الثاني فيتناول التأثيرات الاقتصادية السلبية التي خلفتها الأزمة على الدول الثلاث بما في ذلك تراجع الاستثمار، التبادل التجاري، والتأثيرات على أسواق العمل.

يقدم الفصل صورة شاملة للتحديات التي تواجه دول الجوار نتيجة الأزمة الليبية

المبحث الأول: التداعيات الأمنية السياسية

الأزمة الليبية لم تكن مجرد قضية داخلية بل تجاوزت حدود البلاد لتشكل تهديدًا أمنيًا وسياسيًا لدول الجوار، في هذا المبحث سيتم تحليل التداعيات الأمنية السياسية التي واجهتها الجزائر، تونس، ومصر، وكيف تأثرت هذه الدول جراء الأزمة.

المطلب الأول: التداعيات الأمنية السياسية على الجزائر

انكشاف الحدود الشرقية:

يمتد طول الحدود الجزائرية–الليبية لأكثر من ألف كيلومتر، وهي منطقة صحراوية وسهلية، مما يجعلها مفتوحة جغرافيًا بين البلدين ويسهل عبورها، هذه الطبيعة الجغرافية للحدود تفرض تحديات كبيرة على الجزائر فيما يتعلق بتأمينها وحمايتها من التهديدات المحتملة خاصة في ظل الوضع الأمني المتدهور في ليبيا.

إلى جانب الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا هناك تداخل مع الحدود الجنوبية مع مالي، وهي دولة شهدت تصاعدًا كبيرًا في نشاط الجماعات المتشددة والإرهابية منذ عام 2012، هذه العوامل تزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة حيث تسهل الطبيعة الجغرافية المفتوحة لهذه الحدود حركة الجماعات المسلحة والتنقل بين البلدان الثلاثة، إضافة الى غياب الرقابة والحماية الكافية على هذه الحدود ما يمكن أن يؤدي إلى تدفق غير منضبط للأفراد والأسلحة، ويزيد من خطر تسلل الجماعات الإرهابية إلى الجزائر التي تستغل الفراغ الأمني والحدود غير المحمية لتنفيذ عمليات إرهابية أو لتهريب الأسلحة والمخدرات[1].

الضغط على الموارد الحدودية الجزائرية:

بعد انهيار الدولة الليبية وانتشار الفوضى والجماعات المسلحة اضطرت الجزائر لتعزيز وجودها العسكري على الحدود، مما تطلب موارد إضافية مثل الجنود، المعدات العسكرية والتكنولوجيا الحديثة لمراقبة الحدود، ما أدى إلى ضغط كبير على الموارد الأمنية واللوجستية، بالإضافة إلى ذلك شهدت الجزائر تدفقاً كبيراً من اللاجئين والمهاجرين الفارين من العنف مما

[1] بلال جمال عبد العزيز، "تداعيات الأزمة الليبية على الامن القومي الجزائري في الفترة (2011–2021)"، في: https://democraticac.de/?p=83454 ، تاريخ الاطلاع:(2024/08/05).

شكل ضغطاً على البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل الإسكان، الغذاء والرعاية الصحية في المناطق الحدودية.

الأزمة الليبية أيضاً أوجدت بيئة مثالية لازدهار النشاطات غير الشرعية مثل تهريب الأسلحة والوقود مما دفع الجزائر لتخصيص موارد كبيرة لمكافحة هذه الظواهر، كما أن تدفق الأشخاص إلى المناطق الحدودية زاد الطلب على الخدمات الأساسية ما جعل الحكومة الجزائرية تضطر لتحويل موارد إضافية لهذه المناطق[1].

التحديات الأمنية لتدفق اللاجئين الليبيين الى الجزائر:

منذ بداية الأزمة الليبية وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية فيها، شهدت الجزائر تدفقًا مستمرًا للاجئين الليبيين الذين فروا من الفوضى وعدم الاستقرار، وعلى الرغم من إغلاق الحدود البرية نجح أكثر من خمسين ألف لاجئ ليبي في الوصول إلى الأراضي الجزائرية عبر المعابر الحدودية، واستقر معظمهم في المدن الجنوبية الشرقية مثل ورقلة وأدرار.

استجابت السلطات الجزائرية لهذه الأزمة بإنشاء مراكز إيواء ودعم منتظم للعائلات الليبية، كما قدمت مساعدات إنسانية للمدن الليبية القريبة من الحدود، ومع استمرار تدفق الفارين من النزاعات المسلحة تبرز مخاوف أمنية من احتمالية تسلل عناصر إرهابية أو مسلحين بين اللاجئين مما يشكل تهديدًا للأمن القومي الجزائري[2].

التهريب والمتاجرة بالسلاح:

على اعتبار أن الجزائر في حدود واسعة مع جارتها الليبية فقد أدى هذا الى محاولة استغلال المساحة الكبيرة للصحراء بهدف تهريب الأسلحة وادخالها بكافة الطرق بغية بيعها للمافيا او حتى ايصالها للجماعات الإرهابية التي وجدت نفسها في الفوضى الأمنية في ليبيا مرتعا لتكثيف نشاطاتها وتحركاتها خاصة مع الأسعار المناسبة لتلك الأسلحة، وبهذا أصبحت الجزائر سوقا للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص او الذخيرة[3].

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] مصطفى صايج، ***مرجع سابق***، ص ص.30-35.

التهديدات اللاتماثلية للازمة على الامن الجزائري:

الأزمة الليبية أبرزت تهديدات لا تماثلية للأمن الجزائري، حيث ظهرت إرهاصات مرتبطة بإعادة التأكيد على الهويات الإثنية وإثارة مسائل السيادة والتمثيل السياسي والعدالة الاجتماعية، في هذا السياق شكلت الأقليات القومية في ليبيا، مثل التوارق والتبو، مصدر قلق للأمن القومي الجزائري .

الأقليات القومية مثل التوارق التي تواجدت في الجنوب الجزائري قد تأثرت بالصراعات الداخلية في ليبيا، وفي ظل غياب الاستقرار فيها بدأ هؤلاء الجماعات في إعادة طرح مطالبهم بالحقوق السياسية والاجتماعية، ما زاد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة، علاوة على ذلك استخدم نظام القذافي الأقليات القومية في ليبيا كوسيلة لتأجيج الصراعات، الأمر زاد من المخاوف بشأن استغلال هذه الجماعات في النزاعات الإقليمية وتأثير ذلك على الأمن في الجزائر.

التهديدات اللاتماثلية تمثلت أيضاً في تنامي التوترات بين هذه الجماعات والتي قد تتسبب في زعزعة استقرار المناطق الحدودية في الجزائر، وبالتالي فإن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في إدارة هذه التهديدات التي يلزمها استراتيجيات أمنية مرنة وشاملة لمواجهة الأبعاد الإثنية والسياسية لهذه الصراعات[1].

التأثير على العلاقات الإقليمية والدولية:

ألقت الأزمة الليبية بظلالها على الجزائر مما جعلها تواجه تحديات متعددة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

على المستوى الإقليمي تباينت مواقف الجزائر مع جيرانها تجاه الأزمة الليبية، فيما يخص العلاقة مع مصر تصاعدت الخلافات بين البلدين بسبب دعم مصر للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، والذي رأت فيه الجزائر تهديدًا لاستقرار ليبيا وتعارضًا مع موقفها الداعي إلى الحوار الشامل والحل السياسي الداخلي. أما بالنسبة لتونس فقد اتسمت العلاقات الجزائرية–التونسية بتعاون وثيق خاصة في مجال إدارة تدفقات اللاجئين وتأمين الحدود

[1] سليم بلحاج، "التهديدات الاتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري"، ***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***، م.9، ع.1، (ديسمبر 2022)، ص ص.363-385.

المشتركة، كما تبنتا مقاربة مشتركة تهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي وتجنب انتقال الفوضى إلى حدودهما. وبخصوص علاقتها مع موريتانيا فقد تحسنت بشكل ملحوظ حيث تم تعزيز التعاون الأمني لمواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، مما دفع بالبلدين إلى زيادة التنسيق في مجالات تبادل المعلومات ومراقبة الحدود.

على الصعيد الدولي، واجهت الجزائر معضلة دبلوماسية بسبب تدخلات القوى الأجنبية في ليبيا، حيث أن الجزائر التي تتبع سياسة عدم التدخل، اضطرت لموازنة علاقاتها مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، مثل مصر وتركيا والإمارات، التي كانت لها مواقف مختلفة بشأن الصراع في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، جعلت التدخلات الأجنبية من الأزمة الليبية ملفًا معقدًا في الساحة الدولية، حيث تسعى الجزائر للحفاظ على استقرار المنطقة دون أن يتم تهميش دورها في الحلول السياسية الإقليمية، هذه التحديات سواء الأمنية أو الدبلوماسية فرضت على الجزائر إعادة تقييم استراتيجياتها الإقليمية والدولية لضمان حماية مصالحها الوطنية واستقرارها الداخلي[1].

تعثر مبادرات التكامل المغاربي:

الأزمة الليبية تسببت في تعثر لمبادرات التكامل المغاربي حيث أثرت الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا بشكل مباشر على جهود التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي، فانهيار النظام الليبي وانتشار الفوضى أضعف قدرة ليبيا على المشاركة الفعالة في مؤسسات التكامل المغاربي مثل اتحاد المغرب العربي، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة المشتركة وتعثر تنفيذ المشاريع الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، جعلت الأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا تنظيم الاجتماعات والمشاورات بين الدول الأعضاء صعبًا مما زاد من صعوبة تحقيق التنسيق والتعاون المطلوب، الأمر الذي انعكس سلبًا على المبادرات الاقتصادية والتجارية حيث تعطلت مشاريع التكامل التجاري والاستثماري.

[1] سالم علي أحمد دخيل، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على الجزائر من الجانب الأمني"، ***مجلة البحوث العلمية***، ع.16 (ديسمبر 2023)، ص ص.88-94.

كذلك أدى تباين المواقف السياسية بين الدول المغاربية تجاه الأزمة الليبية إلى تعقيد جهود التكامل مما أثر على الوحدة الإقليمية والتعاون المشترك[1].

تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية:

ساهم تدهور الوضع السياسي في ليبيا في تحفيز التنظيمات الإرهابية على تنفيذ مخططاتها في المنطقة، حيث انضم عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى صفوف الثوار الليبيين بينما تسلل آخرون إلى الأراضي الليبية بهدف القيام بأعمال تخريبية، ومن الواضح أن التنظيم يستغل هذه الفرص لتعزيز نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي.

نتيجة لتداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في منطقة المغرب الإسلامي دخلت عناصر تنظيم القاعدة في مرحلة متقدمة من التسليح السريع مما أدى إلى انتقال هذه المجموعة المسلحة من مجرد جماعة إرهابية عابرة للحدود إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارًا مستفيدة من إمدادات عسكرية ثقيلة وهذا ما يزيد من رفع خطورة العمليات الإرهابية، مما يضع الجزائر أمام تحديات أمنية كبيرة، خاصة في ظل استمرار سيطرة التنظيمات الإرهابية على مناطق قريبة من الجنوب الغربي لليبيا، فبعد أن كانت الأزمة الليبية تقتصر على صراعات بين ميليشيات محلية أصبحت الآن ذات بعد أوسع بدخول تنظيمات إرهابية تسعى لتحقيق أهداف عابرة للحدود[2].

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية السياسية على تونس

ارباك وضعية التحول الديمقراطي في تونس:

الأزمة الليبية أدت إلى إرباك عملية التحول السياسي في تونس من خلال تعميق حالة عدم الاستقرار وزيادة التوترات الداخلية، فمن الناحية السياسية تسببت الأزمة في ليبيا في تحويل اهتمام الحكومة التونسية من التركيز على الإصلاحات السياسية الداخلية إلى التعامل مع التحديات الأمنية الطارئة على الحدود، كما أن التدفق المستمر للاجئين الليبيين وتصاعد التهديدات الإرهابية الناتجة عن الفوضى في ليبيا أجبر السلطات التونسية على تعزيز الإجراءات الأمنية مما أثر على أولوياتها السياسية وأعاق عملية الإصلاح الديمقراطي بها.

---

[1] رضا كشان، ***مرجع سابق***، ص ص.06-31.

[2] رائدة حمايزية، زين العابدين معو، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، م.7، ع.1 (جانفي 2018)، ص ص.82-92.

علاوة على ذلك أدت الأزمة إلى انقسامات داخل الطبقة السياسية التونسية حول كيفية التعامل مع الوضع في ليبيا بين من يؤيد التدخل الدبلوماسي لدعم الاستقرار في الجارة ليبيا ومن يفضل التركيز على القضايا الداخلية التونسية، هذا التباين في الآراء زاد من حالة الاستقطاب السياسي وأدى إلى تآكل الثقة بين الأطراف السياسية مما أعاق تشكيل توافق سياسي حول مسار التحول الديمقراطي بتونس، نتيجة لذلك أصبح المشهد السياسي التونسي أكثر تعقيدًا وهشاشة مما جعل من الصعب تحقيق الاستقرار والتنمية المطلوبة لضمان نجاح التحول الديمقراطي[1].

تهديدات أمنية من ليبيا وتأثيرها على تونس:

تتزايد المخاوف من تحول ليبيا إلى قاعدة انطلاق للتهديدات الأمنية التي تستهدف الداخل التونسي خصوصًا من قبل الجماعات الجهادية مثل "تنظيم أنصار الشريعة التونسي" المحظور منذ عام 2013، إذ يعزز تدهور الوضع الأمني في ليبيا هذه المخاوف حيث يتيح للجماعات الإرهابية إمكانية إدخال أسلحة إلى تونس وتنفيذ عمليات إرهابية بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي وتدريب العناصر الإرهابية، كما تخشى السلطات التونسية من أن تتحول ليبيا إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح مما قد يسهل عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية–التونسية ويزيد من تهديدات الجماعات المسلحة على الأمن التونسي[2].

تحديات سياسة الحياد التونسية: ضغوط الاستقطاب الأمريكي في 2020

تواجه تونس تحديات كبيرة تتعلق بسياسة الحياد التي حرصت عليها منذ استقلالها حيث تسعى للحفاظ على استقلالية موقفها وعدم الانحياز إلى أي تحالفات أو استقطابات دولية، في هذا السياق ظهرت ضغوطات على السياسة الخارجية التونسية بشكل خاص في عام 2020 عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استقطاب تونس عبر نشر قوات عسكرية أمريكية في البلاد.

في نهاية شهر مايو 2020 قامت قيادة القوات الأمريكية في أفريقيا المعروفة بـ "أفريكوم" بإعلان نيتها في نشر قوات أمريكية في تونس بغية تعزيز التعاون العسكري معها

---

[1] نجاعي، **مرجع سابق**، ص.50.

[2] ناصر لكسور، ***إشكالية التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة دراسة تحليلية في التحديات والافاق***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2024/2023)، ص.237.

لمواجهة التهديدات الأمنية الناتجة عن تزايد النفوذ العسكري الروسي في الجوار الليبي، وذلك في إطار قلق أمريكي متزايد بشأن ذلك النشاط العسكري الروسي.

تسبب هذا الوضع في تحديات كبيرة للسياسة الخارجية التونسية إذ أن الضغط الأمريكي لزيادة التواجد العسكري في تونس يشكل تحديًا للثوابت السياسية التونسية التي تركز على النأي بالنفس عن التدخلات العسكرية والتحالفات الكبرى، وبالتالي يتطلب هذا الموقف الدقيق من تونس التعامل بحذر مع الضغوط الدولية بينما تسعى للحفاظ على استقلاليتها واستقرارها الداخلي[1].

تزايد نشاط الجماعات الإرهابية

مع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وغياب سيطرة الدولة المركزية هناك، أصبحت الحدود بين تونس وليبيا معرضة للاختراق من قبل الجماعات الإرهابية، هذه الجماعات مثل تنظيم "داعش" أو بقايا تنظيم "القاعدة" تستغل الفوضى في ليبيا لتعزيز نفوذها وتوسيع نشاطها عبر الحدود.

شهدت تونس تصاعدًا في التهديدات الإرهابية بما في ذلك عمليات تسلل وتهريب أسلحة من ليبيا إلى داخل البلاد، ما يزيد من المخاطر الأمنية، فالهجمات الإرهابية التي وقعت في تونس، سواء تلك التي استهدفت المواقع السياحية أو الأمنية، تعكس التهديد المستمر الذي تشكله هذه الجماعات ما يضع ضغوطًا كبيرة على الأجهزة الأمنية التونسية لتعزيز الرقابة على الحدود وتكثيف العمليات الاستباقية لمكافحة الإرهاب[2].

تفاقم الأزمات السياسية الداخلية

الأزمة الليبية لا تؤثر فقط على الأمن في تونس، بل تسهم أيضًا في تعميق الأزمات السياسية الداخلية، فالوضع المعقد في ليبيا ينعكس على المشهد السياسي التونسي من خلال زيادة الانقسامات بين الأحزاب والقوى السياسية حول كيفية التعامل مع التداعيات الإقليمية، وتتجلى هذه الانقسامات في السياسات المتباينة تجاه الهجرة، الأمن القومي، والتعامل مع اللاجئين.

---

[1] المنصوري، ***مرجع سابق***، ص.103.

[2] علي محمد فرج النحلي، ***الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017***، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2017-2018)، ص.71.

التوترات السياسية الداخلية تزداد عندما تتبنى الحكومة سياسات معينة لمواجهة التحديات الناتجة عن الأزمة الليبية، والتي قد تُفسر بأنها تهميش لبعض الأطراف أو القطاعات. هذا الوضع يزيد من حدة الخلافات بين الحكومة والمعارضة، ويضعف من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات فعالة في مواجهة التحديات المتزايدة[1].

تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية:

نتيجة للأزمة الليبية وتداعياتها تواجه تونس تحديًا كبيرًا في الحفاظ على ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، إنّ الأزمات المتعاقبة التي خلفتها الأزمة الليبية، مثل تزايد البطالة، ضعف الأمن، وزيادة الضغوط الاقتصادية، أدت إلى شعور واسع بين المواطنين بأن الحكومة غير قادرة على حماية مصالحهم أو تحسين ظروفهم المعيشية، هذا الشعور بالاستياء يعمق الفجوة بين الدولة والمواطنين ما قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[2].

تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الاستقرار الداخلي

الأزمة الليبية أدت إلى زيادة ملحوظة في حركة الهجرة غير الشرعية عبر تونس، حيث أصبحت البلاد محطة رئيسية للمهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا، هذا التدفق الكبير يشكل تحديًا أمنيًا كبيرًا لتونس حيث أن تسلل بعض العناصر الإرهابية بين المهاجرين يهدد الأمن الداخلي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التدفق يخلق ضغوطًا اجتماعية وسياسية كبيرة، حيث تثير قضية الهجرة غير الشرعية جدلاً حادًا داخل الأوساط السياسية والمجتمع المدني.

السياسات المتبعة لاحتواء هذه الظاهرة، سواء من خلال التعاون مع دول الجوار أو تعزيز الرقابة على الحدود، تصبح موضع انتقاد شديد ما يزيد من حدة التوترات السياسية الداخلية[3].

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه

تأثير الأزمة الليبية على التحالفات الإقليمية والدولية لتونس

الأزمة الليبية دفعت تونس إلى إعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية والدولية، حيث أصبحت تونس مضطرة للتوازن بين مختلف الأطراف الدولية والإقليمية التي لها مصالح متباينة في ليبيا، هذا التوازن الدقيق يعكس الضغوط التي تواجهها تونس في الحفاظ على علاقات جيدة مع الدول الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا من جهة ومع الدول العربية والإقليمية مثل الجزائر وتركيا من جهة أخرى ما يجبر تونس على تبني سياسات خارجية مرنة، ولكنها قد تضعف في بعض الأحيان من موقفها السياسي الداخلي وتزيد من التحديات الأمنية[1].

تأثير الأزمة على الحريات السياسية:

تأثير الأزمة الليبية على الحريات السياسية في تونس يمثل ظاهرة معقدة تستدعي التحليل الدقيق، فبعد سقوط النظام الليبي في عام 2011، دخلت تونس في مرحلة انتقالية حساسة، حيث استغلت بعض الأطراف السياسية الوضع غير المستقر في ليبيا لتعزيز سلطتها داخل الساحة السياسية، إذ تجلت هذه الظاهرة في عدة جوانب أبرزها تأثير الفوضى الأمنية والاضطرابات الاجتماعية، وفقًا لدراسة أجرتها "مؤسسة الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية" في 2020 أفادت أن 48% من التونسيين يرون أن الوضع في ليبيا أثر سلبًا على الحقوق السياسية والحريات المدنية في بلادهم، هذه الأرقام تعكس قلق المواطنين من تدهور المناخ الديمقراطي حيث يُنظر إلى صعود جماعات مسلحة وفوضى في ليبيا كمبررات لتعزيز الرقابة على الأنشطة السياسية والمدنية في تونس. كما زاد الوضع الأمني غير المستقر من المخاوف لدى التونسيين حول تكرار السيناريو الليبي، مما دفعهم إلى دعم الإجراءات الحكومية الصارمة، في حين أثار ذلك احتجاجات من قبل قوى المجتمع المدني التي طالبت بالحفاظ على الحريات السياسية. وعلاوة على ذلك، ساهمت الأزمة في تعزيز الاستقطاب السياسي في تونس، حيث برزت أحزاب تدعو إلى اتخاذ مواقف متشددة تجاه الأوضاع الأمنية، بينما كانت هناك أحزاب أخرى تدعو إلى الحفاظ على

[1] منصور لخضاري، "الرؤيتان الجزائرية التونسية للأزمة الليبية" في:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4533، تاريخ الاطلاع: (2024/08/25).

الحريات وحقوق الإنسان، مما أثر سلبًا على الحوار الوطني الذي يُعتبر أساسًا للتسوية السياسية. بشكل عام، أدت الأزمة الليبية إلى تعميق الانقسامات السياسية في تونس وزيادة الضغوط على الحريات السياسية، مما يبرز التحديات التي تواجهها البلاد في سعيها نحو تحقيق استقرار سياسي واجتماعي[1].

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية السياسية على مصر

تهديدات الأمن القومي المصري من الفوضى الليبية:

كانت للأزمة الليبية تأثيرات واسعة على مصر خاصة فيما يتعلق بأمنها القومي، فالحدود الصحراوية المشتركة الشاسعة بين البلدين سهلت نشاط عصابات التهريب والجريمة المنظمة مما زاد من تعقيد الوضع الأمني في مصر، كما أن الفوضى السائدة في ليبيا وفرت بيئة خصبة لانتقال الجماعات الإرهابية، حيث برزت مخاوف حقيقية عندما سعت عدد من تلك الكيانات الإرهابية في إقليم برقة لتوحيد صفوفها تحت اسم "تنظيم الدولة الإسلامية مصر وليبيا" بهدف غزو مصر، هذه المخاوف تعززت مع احتمالية انضمام جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم أنصار الشريعة مما قد يؤدي إلى وضع خطة مدروسة لدخول مصر وتهديد استقرارها.

كما أن ظهور تنظيمات جهادية جديدة مثل "الجهاديين الجدد" زاد من تعقيد المشهد الأمني، حيث يتبنى هذا التنظيم سياسة إدارة التوحش التي تهدف إلى مهاجمة الأنظمة وتفكيكها ومن ثم إعادة بنائها وفق رؤيتهم المتطرفة، هذه التطورات تشير إلى أن مصر تواجه تهديدات متزايدة من الجماعات المسلحة المتطرفة التي تسعى لاستغلال الفوضى في ليبيا لتحقيق أهدافها[2].

---

[1] https://www.aljazeera.net/opinions/2021/3/24/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9

[2] بوسكين، عادل حبيب، **مرجع سابق**.

الاضطرار للتدخل دبلوماسيًا وعسكريًا لحماية مصالحها:

الاضطرار للتدخل دبلوماسيًا وعسكريًا لحماية مصالح مصر يرتبط بشكل وثيق بتداعيات الأزمة الليبية، فمع تزايد التهديدات الأمنية وتداعيات الفوضى في ليبيا وجدت مصر نفسها في موقع يستدعي اتخاذ إجراءات دبلوماسية وعسكرية لحماية أمنها القومي.

دبلوماسيًا، تسعى مصر إلى دعم المبادرات السياسية السلمية التي تهدف إلى استقرار الوضع في ليبيا ومنع أي تصعيد قد يؤثر على حدودها، ويشمل هذا التنسيق مع القوى الدولية والإقليمية والضغط لتشكيل تحالفات لدعم جهود السلام وإعادة الاستقرار.

من الناحية العسكرية، رغم التحفظات الدولية فإن مصر قد تلجأ إلى خيارات عسكرية محدودة للتعامل مع التهديدات المباشرة على حدودها، هذا الأمر يتضمن تعزيز الدفاعات على الحدود الغربية والتعامل مع التهديدات الإرهابية التي قد تندلع نتيجة الفوضى الليبية، ومع ذلك تتجنب القاهرة اتخاذ إجراءات عسكرية منفردة مثل الضربات الجوية ضد الميليشيات الليبية بسبب الاعتبارات الدولية والحاجة إلى تنسيق دولي لضمان فعالية هذه العمليات وعدم تصعيد الصراع.

في هذا السياق، يتضح أن تدخل مصر دبلوماسيًا وعسكريًا هو جزء من استراتيجيتها الشاملة لحماية مصالحها القومية وضمان استقرارها في ظل الأزمة الليبية المتصاعدة[1].

تعقيد السياسة الخارجية المصرية نتيجة التدخلات الأجنبية في ليبيا:

عملت مصر على تعقيد سياستها الخارجية نتيجة التدخلات الأجنبية في ليبيا، اذ أن هذا الوضع يعكس التحديات التي تواجهها القاهرة في التعامل مع الأزمة الليبية بشكل فعال، فتدخل القوى الأجنبية في النزاع الليبي كتدخل تركيا وروسيا بالإضافة إلى دعم دول إقليمية مختلفة لأطراف النزاع يزيد من تعقيد الموقف السياسي ويضع مصر في موقف حرج.

تتطلب السياسة الخارجية المصرية تنسيقًا دقيقًا مع الدول الكبرى والقوى الإقليمية التي لها مصالح متباينة في ليبيا، فالقاهرة تجد نفسها مضطرة للتوازن بين تحقيق أهدافها الأمنية والاقتصادية في المنطقة والحفاظ على علاقاتها الدولية، كما تسعى مصر إلى تعزيز

[1] زياد عقل، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية"، في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx، تاريخ الاطلاع: (2024/08/02).

موقفها كطرف فاعل في جهود السلام ولكنها تواجه صعوبة في التوصل إلى توافق دولي حول كيفية معالجة الأزمة، خاصة أن التدخلات الأجنبية تؤدي إلى تصاعد الخلافات داخل المجتمع الدولي بشأن كيفية التعامل مع النزاع، مما يضع ضغوطًا إضافية على السياسة الخارجية المصرية لتفادي أي تصعيد قد يؤثر سلبًا على أمنها القومي، كما تعزز هذه التدخلات الحاجة إلى دبلوماسية متوازنة ومهارة في إدارة العلاقات الدولية ما يجعل من الصعب على مصر تحقيق أهدافها بفعالية وسط هذا المشهد المعقد[1].

زيادة الضغوط الداخلية على مصر:

زيادة الضغوط الداخلية على مصر نتيجة للأزمة الليبية تظهر في عدة جوانب تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، فلفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا أديا إلى تفاقم التحديات الأمنية والاقتصادية في مصر مما زاد من الضغوط على الحكومة والمجتمع.

إنّ التهديدات الأمنية الناتجة عن الأنشطة الإرهابية والتهريب عبر الحدود الليبية أدت إلى زيادة التوتر في المناطق الحدودية مثل مطروح والسلوم، هذا الوضع يفرض عبئًا كبيرًا على القوات الأمنية المصرية ويزيد من القلق بين السكان المحليين الذين يشعرون بأن حياتهم ومستقبلهم مهددان .

كما أنّ عودة العمال المصريين من ليبيا وخاصة بعد الحوادث العنيفة مثل مقتل 21 شابًا مصريًا قد أضافت أعباء على الحكومة، فنقص فرص العمل والموارد لتلبية احتياجات هؤلاء العائدين يزيد من الضغط على الاقتصاد المصري ويخلق مشكلات اجتماعية، بما في ذلك الاستياء الشعبي والتوترات الاجتماعية.

ويجدر القول أنّ نقص الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة بالضغط الأمني والاقتصادي يعمق الفجوة بين المناطق الحدودية والمناطق الحضرية ما يؤدي إلى الإحساس بشعور التهميش والإحباط بين سكان المناطق المتأثرة ويزيد من التوترات الداخلية التي تأثر على الاستقرار الاجتماعي[2].

---

[1] المكان نفسه.

[2] سعد سلامة، "الأزمة الليبية: قراءة في سياسات دول الجوار"، في:
https://mediterraneancss.uk/2023/07/17/the-libyan-crisis-reading-the-policies-of-neighboring-countries/، تاريخ الاطلاع: (2024/08/03).

الارتباطات الاخوانية للضغط على السلطات في البلدين:

بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر في 30 جوان 2013 شهدت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا تحولات استراتيجية لتحصين موقعها السياسي في البلاد، هذه التحولات تمثلت في بناء تحالفات مع مجموعات مسلحة قوية خاصة في مدينة مصراتة بهدف تعزيز سيطرتها على العاصمة طرابلس وكسر التوازن مع القوى المناوئة مثل الزنتان والليبراليين، هذا التحالف بين الإخوان والمليشيات المسلحة لم يكن مجرد تحرك تكتيكي لتأمين مواقع الجماعة سياسيًا، بل جاء في سياق أوسع يتجاوز ليبيا ليشمل تأثيرات إقليمية خاصة فيما يتعلق بمصر، ففي الوقت الذي سعت فيه الجماعة لضمان سيطرتها داخل ليبيا كانت أيضًا تعمل على منع تكرار السيناريو المصري في بلادهم، هذا التوجه تجلى في تحريض غير مباشر للجهاديين المسلحين في شرق ليبيا لمواجهة المعارضين للمشروع الإسلامي حيث زادت حوادث الاغتيال ضد شخصيات معارضة مثل "عبد السلام المسماري" مما يعكس استراتيجية تهدف إلى تخويف وإسكات الأصوات المعارضة، بالتوازي مع ذلك استخدمت جماعة الإخوان في ليبيا التحالفات المسلحة كأداة للضغط على المصالح المصرية.

هذا التحالف يعكس أيضًا تطورًا في الفكر الإخواني الذي لم يقتصر على الدفاع عن مواقعها السياسية، بل شمل أيضًا استخدام العنف والتحريض عليه كوسيلة لردع السلطات المصرية وضمان عدم تكرار تجربة الإطاحة بهم في ليبيا، من هنا نرى أن هذه الاستراتيجية لم تكن مجرد دفاع عن النفس بل كانت جزءًا من خطة أكبر للتأثير على الوضع الإقليمي وضمان بقاء الجماعة في السلطة، حتى وإن كان ذلك على حساب استقرار المنطقة بأسرها[1].

[1] نداء السّيد حسن محمد، "أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ 2011»، في: **https://www.acrseg.org/41863**، تاريخ الاطلاع: (2024/05/20).

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية

إضافة إلى الآثار الأمنية والسياسية، كانت الأزمة الليبية لها تداعيات اقتصادية كبيرة على دول الجوار خصوصًا في ظل الترابط الاقتصادي بينها، يناقش هذا المبحث الآثار الاقتصادية للأزمة على الجزائر، تونس ومصر مع التركيز على التغيرات التي طرأت على التجارة والاستثمار وسوق العمل.

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية على الجزائر

تأثير الأزمة الليبية على قطاع النفط في الجزائر:

تدهور الأوضاع في ليبيا نتيجة العجز عن تحقيق الأمن والاستقرار أدى إلى حالة من الفوضى العارمة التي أثرت بشكل كبير على الجزائر، فمع زيادة الانكشاف عبر الحدود الليبية تأثرت الجزائر اقتصاديًا بشكل سلبي، حيث أصبحت تعاني من اختلالات في التنمية والنمو مما أدى إلى ارتفاع نسب التضخم والركود وتراجع الاستثمارات الأجنبية، كما تأثر قطاع النفط الجزائري بشكل مباشر خاصة بعد الهجوم على منشأة تغنتورين النفطية الذي ترتبت عليه آثار اقتصادية جسيمة.

وما زاد الوضع تعقيدًا هو سيطرة الجماعات الإرهابية في ليبيا على الموارد النفطية وقيامها بالمتاجرة بها بطرق غير شرعية، مما ساهم في تعميق الأزمة النفطية في الجزائر وأدى إلى تأثيرات سلبية مباشرة على اقتصاد البلاد[1].

تأثير الأزمة الليبية على الاستثمارات الجزائرية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية:

تأثرت المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ليبيا بشكل ملحوظ جراء الأزمة في هذه الأخيرة، وخاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، فقبل الأزمة كانت الجزائر قد استثمرت بشكل كبير في مشاريع حيوية مثل تطوير حقول النفط والغاز وبناء البنية التحتية، ومع تفاقم الفوضى والصراع في ليبيا تعرضت هذه المشاريع لتأجيلات وحتى لتوقفات كبيرة بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة.

[1] عبد العزيز، ***مرجع سابق.***

إنّ التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار أدت إلى انسحاب بعض الشركات الجزائرية أو تعليق نشاطاتها مما أثر سلباً على عوائد الاستثمارات، إضافةً إلى ذلك أدت الفوضى إلى زيادة المخاطر المالية ما جعل من الصعب على الجزائر تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة من هذه المشاريع.

وبالتالي، كان للأزمة تأثير مباشر على العوائد المالية للاستثمارات الجزائرية وأثرت على استراتيجيات النمو والتوسع في المنطقة[1].

تأثير الأزمة على قطاع السياحة:

من بين التأثيرات الاقتصادية الملحوظة للأزمة الليبية نجد تضرر قطاع السياحة الصحراوية في الجزائر، إذ تسببت الأوضاع الأمنية المتوترة في انخفاض كبير بعدد السياح القادمين إلى المناطق الصحراوية الجزائرية، مما أدى إلى تراجع حاد في الإيرادات السياحية. هذا التراجع أثر بشكل مباشر على المنشآت السياحية مثل الفنادق والمخيمات ووكالات السفر، ما جعلها تشهد انخفاضًا في حجم الأعمال والأرباح، بالإضافة إلى ذلك تأثرت الاستثمارات السياحية بشدة، فقد أصبح المستثمرون أكثر ترددًا في تخصيص الأموال لتطوير مشاريع سياحية جديدة في الصحراء الجزائرية بسبب المخاوف الأمنية، مما قلص الفرص لتوسيع البنية التحتية السياحية.

كذلك، ارتفعت التكاليف التشغيلية للمنشآت السياحية نتيجة لزيادة الإنفاق على التدابير الأمنية لضمان سلامة الزوار، هذا الارتفاع في التكاليف أثر سلبًا على الأسعار والقدرة التنافسية للقطاع.

وأخيراً، تأثر سوق العمل المحلي في المناطق الصحراوية بسبب انخفاض أعداد السياح أدى إلى تقليص فرص العمل وتعطيل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة[2].

---

[1] كمال مهني، "الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار"، ***بحوث جامعة الجزائر 1***، م.15، ع.02 (ديسمبر 2021)، ص ص.24-34.

[2] سليم بوسكين، أنغام عادل حبيب، "الأزمة الليبية وتأثيراتها على أمن دول الجوار"، في: https://mediterraneancss.uk/2023/08/22/security-neighboring-countries/، تاريخ الاطلاع: (2024/08/11).

التأثير على التجارة الحدودية:

قبل الأزمة كانت الحدود الجزائرية الليبية المشتركة منطقة نشطة للتبادل التجاري، حيث كانت السلع والخدمات تمر بانتظام عبر المعابر الحدودية مما عزز اقتصادات تلك المناطق التي تعتمد على هذه الأنشطة بشكل كبير، ومع تصاعد التوترات الأمنية والنزاعات المسلحة في ليبيا اضطرت الجزائر إلى إغلاق الحدود بشكل متكرر كإجراء احترازي لمنع تسلل الجماعات المسلحة وحماية أمنها القومي، هذا الإغلاق أدى إلى توقف التجارة الرسمية وغير الرسمية مما ألحق ضررًا كبيرًا بالاقتصادات المحلية في تلك المناطق حيث فقدت العديد من العائلات مصدر رزقها الأساسي، إضافة إلى ذلك عانت الجزائر من فقدان العائدات التي كانت تحصل عليها من الرسوم الجمركية والمبيعات عبر الحدود ما أثر على ميزانية الدولة.

إن تعزيز الوجود الأمني والمراقبة المستمرة للحدود أدى إلى زيادة التكلفة الاقتصادية ما أضاف أعباءً مالية على الحكومة الجزائرية، وبالتالي يمكن القول أن الأزمة الليبية لم تؤثر فقط على حجم التبادل التجاري بين البلدين، بل أعادت تشكيل المشهد الاقتصادي على الحدود الجزائرية الليبية بشكل جذري لتصبح تلك المناطق أكثر عزلة وأقل نشاطًا اقتصاديًا[1].

تأثير الأزمة على قطاع الزراعة:

حتى الزراعة في الجزائر لم تكن في منأى من انعكاسات الأزمة الليبية، حيث كانت ليبيا تُعد سوقًا مهمًا للمنتجات الزراعية الجزائرية، فقبل الأزمة كانت الجزائر تصدر لها العديد من المنتجات الزراعية بما في ذلك الفواكه والخضروات والحبوب، لكن مع تصاعد التوترات وتدهور الوضع الاقتصادي الليبي انخفض الطلب على هذه المنتجات بشكل كبير ووُجدت صعوبات في سلسلة التوريد، فعلى سبيل المثال تصدرت صادرات الطماطم والبطيخ والبطاطس الجزائرية إلى ليبيا وكان لهذه الصادرات تأثير اقتصادي كبير على المزارعين الجزائريين، لكن مع الأزمة تراجعت القدرة الشرائية في ليبيا وواجهت الأسواق الليبية اضطرابات مما أدى إلى انخفاض الطلب على هذه المنتجات، ونتيجة لذلك عانى المزارعون الجزائريون من تراكم

[1] عبد السلام معزيز،" انعكاسات النزاعات المسلحة الافريقية على دول الجوار: النزاع الليبي نموذجا"، ***مجلة الدراسات والبحوث القانونية***، م.7، ع.1 (جانفي2022)، ص ص.219-233.

المخزونات وانخفاض الأسعار في الأسواق المحلية بسبب فائض الإنتاج، هذا الأمر ألحق ضررًا كبيرًا بالمزارعين الذين كانوا يعتمدون على السوق الليبية كمصدر رئيسي للإيرادات.

بالإضافة إلى ذلك تسببت أزمة التوريد في صعوبات لوجستية زادت من التكاليف حيث كان من الصعب نقل المنتجات عبر الحدود المتوترة مما ضاعف من خسائر القطاع الزراعي في الجزائر.

في المجمل، يمكن القول أنّ الأزمة الليبية أضرت بالقطاع الزراعي الجزائري من خلال تقليص الأسواق التصديرية وزيادة التكاليف مما أثر بشكل مباشر على دخل المزارعين واستقرار السوق الزراعي المحلي[1].

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية على تونس

ارتفاع البطالة:

في ظل استمرار عدم الاستقرار في ليبيا وتأثيراته المستمرة تواجه تونس جملة من التحديات الاقتصادية منها ارتفاع البطالة، حيث أدى عودة الاف التونسيين الذي كانوا يعملون في ليبيا الى زيادة في اعداد العاطلين عن العمل، هذه العودة للأيادي التونسية اثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني إذ أصبح من الصعب على الحكومة توفير فرص العمل الكافية لا ستعاب هذا العدد الكبير من العاطلين عن العمل في ظل سوق عمل محلي يعاني بالفعل من ضغوط[2].

تدهور التبادل التجاري وتوقف الشركات:

تسببت الأزمة الليبية في أضرار جسيمة للاقتصاد التونسي حيث كانت تُعتبر الشريك الاقتصادي الأول لتونس على الصعيد العربي، ففي عام 2010 كان حجم التبادل التجاري بين البلدين يُقدر بنحو 1.25 مليار دولار أمريكي، مع تركيز الصادرات التونسية إلى ليبيا على منتجات النسيج، مواد البناء، والمنتجات الزراعية والغذائية بهذا كانت ليبيا تستحوذ على حوالي 6.9% من إجمالي الصادرات التونسية ما جعلها تحتل المرتبة الثانية كشريك تجاري

---

[1] المكان نفسه.

[2] سعد الدين حمداوي، ***سقوط نظام معمر القذافي وأثره في انعكاس التهديدات الأمنية على تونس***، مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص.36.

لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، والخامسة على المستوى الدولي بعد فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وإسبانيا.

مع اندلاع الأزمة الليبية تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في ليبيا، ما انعكس على الانخفاض الكبير في حجم الصادرات التونسية إلى السوق الليبية، بالإضافة إلى ذلك ازداد نشاط التهريب ونمو السوق الموازية غير الخاضعة للرسوم والجمارك مما أضر بالتجارة الرسمية بين البلدين، ووفقًا لتقرير صادر عن وزارة التجارة التونسية في عام 2015 فإن حجم التبادل التجاري بين تونس وليبيا تراجع بنسبة تزيد عن 75%، هذا التدهور ترافق مع التوقف الكامل لأنشطة أكثر من مائة شركة تونسية كانت تعتمد بشكل حصري على السوق الليبية ما زاد من حدة الأضرار الاقتصادية لتونس[1].

أثر الأزمة الليبية على قطاع السياحة في تونس:

أثرت الأزمة الليبية بشكل كبير على قطاع السياحة في تونس حيث فقدت البلاد نسبة كبيرة من عوائد السياحة الليبية التي كانت تعتبر من المصادر الأساسية للإيرادات السياحية قبل الأزمة، ففي السابق كان عدد السياح الليبيين يتراوح بين مائتي ألف ونصف مليون سائح سنويًا وكان معدل إنفاقهم من أعلى المعدلات متفوقًا على معدل إنفاق السائح الأوروبي .

ومع بداية الأزمة في ليبيا تدهور الوضع الأمني في البلاد ما أدى إلى تراجع كبير في أعداد السياح الليبيين، هذا التراجع تزامن مع انخفاض في أعداد السياح بشكل عام إلى تونس، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط الاقتصادية باعتبار أن قطاع السياحة أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني وذلك بسبب تصاعد التهديدات الأمنية[2].

تأثير الجائحة والأزمة الليبية على الاقتصاد التونسي

تواجه تونس تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار في ليبيا، مما يزيد من تعقيد مهمة التعافي الاقتصادي، فمنذ بداية الجائحة شهدت تونس تراجعًا في النشاط الاقتصادي خاصة في قطاعات السياحة والتجارة التي تعتمد بشكل كبير

[1] المنصوري، ***مرجع سابق***، ص.101.

[2] المكان نفسه.

على التبادل التجاري والسياح من الخارج وخاصة مع ليبيا، فاستمرار الأزمة الليبية أدى إلى تقليص التبادل التجاري وإغلاق الحدود في بعض الفترات مما أثر سلبًا على إيرادات الاقتصاد التونسي وزاد من الضغوط على المالية العامة.

بالتزامن مع ذلك فرضت أزمة كوفيد-19 تحديات جديدة على الحكومة التونسية التي كان عليها إدارة الأزمة الصحية وتوفير الرعاية الطبية واللقاحات في وقت تعاني فيه من مشكلات اقتصادية وأمنية معقدة، هذا التداخل بين التحديات الصحية والأمنية جعل من الصعب على الحكومة تخصيص الموارد اللازمة لمواجهة هذه الأزمات بشكل فعال مما أدى إلى زيادة العجز المالي وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خاصة في المناطق الجنوبية التي تعتمد بشكل كبير على التجارة مع ليبيا، ووفقًا لتقرير مجموعة البنك الدولي في 2021 انكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 8.8% في 2020 مما يعكس التأثير الكبير للجائحة على الاقتصاد وخاصة في ظل الظروف الأمنية المعقدة المحيطة بتونس[1].

التأثير على الاستثمارات الأجنبية

تعاني تونس من تراجع ملحوظ في الاستثمارات الأجنبية وهو ما يمكن ربطه بشكل مباشر بتداعيات الأزمة الليبية، الوضع الأمني المتوتر في المنطقة والخوف من انتشار الفوضى عبر الحدود أثرا بشكل كبير على ثقة المستثمرين الأجانب، هذا التراجع في الاستثمارات له آثار سلبية على الاقتصاد التونسي حيث أنه يقلل من فرص النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تراجع خلق فرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الاستثمارات الجديدة يحد من قدرة الحكومة التونسية على تحسين البنية التحتية وتطوير القطاعات الحيوية، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية ويؤثر على الاستقرار العام في البلاد[2].

---

[1] " Tunisia - Impact of the Libya crisis on the Tunisian economy",in: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/517981490766125612/tunisia-impact-of-the-libya-crisis-on-the-tunisian-economy, Date viewed:(2024/05/12).

[2] أحمد قاسم حسين، "حرب العاصمة الليبية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية " في: **https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-War-of-the-Libyan-Capital-Regional-and-International-Reactions.pdf**، تاريخ الاطلاع: (2024/08/25).

زيادة تكاليف الأمن

بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة الناجمة عن الأزمة الليبية، اضطرت تونس إلى تعزيز قدراتها الأمنية، وهو ما يتطلب زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري والأمني. هذه الزيادة في تكاليف الأمن تشكل عبئًا ماليًا كبيرًا على الدولة، حيث يتم تخصيص موارد مالية ضخمة كان يمكن أن تستثمر في قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة. هذا التوسع في الإنفاق الأمني يأتي على حساب تحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، مما يساهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. علاوة على ذلك، يؤدي هذا التركيز على الأمن إلى تزايد التوترات السياسية داخل البلاد، حيث تثير السياسات الأمنية الصارمة قلقًا بين المواطنين وتؤثر على الحريات المدنية[1].

تراجع قطاع النقل والخدمات اللوجستية

كان قطاع النقل والخدمات اللوجستية في تونس يعتمد بشكل كبير على التجارة مع ليبيا، ولكن مع تدهور الوضع الأمني على الحدود شهد هذا القطاع تراجعًا حادًا، فالشركات التونسية التي كانت تعتمد على نقل البضائع إلى ليبيا واجهت صعوبات كبيرة بسبب المخاطر الأمنية ما أدى إلى تقليص عملياتها أو حتى توقفها تمامًا، هذا التراجع لا يؤثر فقط على الإيرادات والوظائف المرتبطة بقطاع النقل بل يمتد تأثيره إلى سلاسل التوريد بأكملها ما يزيد من التكاليف ويؤدي إلى نقص في بعض المواد الأساسية في السوق المحلي. تداعيات هذا التراجع تلقي بظلالها على الاقتصاد الكلي، حيث تتباطأ حركة التجارة وتتقلص فرص النمو الاقتصادي[2].

تأثر قطاع الزراعة

قطاع الزراعة في تونس تأثر بشكل مباشر نتيجة الأزمة الليبية، خاصة وأن السوق الليبية كانت وجهة رئيسية للمنتجات الزراعية التونسية. مع تفاقم الصراع وانعدام الأمن في ليبيا، تعطلت حركة تصدير السلع الزراعية، مما أثر سلبًا على المزارعين التونسيين. هذا التأثر

---

[1] طاهر الوافي، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي دراسة حالة تونس2011-2019***، مذكرة ماستر (جامعة العربي تبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021)، ص.95.

[2] خالف أوطالب، عبد الغاني بن سي سعيد، ***أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار 1969-2015***، مذكرة ماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015-2016)، ص.126.

لم يقتصر على تقليص الإيرادات فقط، بل أدى أيضًا إلى تراكم المنتجات في السوق المحلي، مما تسبب في انخفاض الأسعار وأضرار اقتصادية للمزارعين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على السوق المحلية فقط يزيد من حدة المنافسة ويضغط على المزارعين الذين يعانون بالفعل من تكاليف إنتاج مرتفعة. هذه الأزمة تعكس تحديات أوسع يوجهها الاقتصاد التونسي في محاولة لتحقيق الاستدامة والنمو في ظل اضطرابات إقليمية[1].

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية على مصر

فقدان سوق العمل:

فقدان سوق العمل في ليبيا كان له تأثير كبير على الاقتصاد المصري ففي عام 2011 كان هناك حوالي 1.5 مليون عامل مصري يعملون في ليبيا، ويغطون مجموعة واسعة من القطاعات مثل البناء والتجارة والخدمات، لكن مع تصاعد الفوضى والنزاع في ليبيا اضطر هؤلاء العمال إلى العودة إلى مصر مما شكل عبئًا إضافيًا على سوق العمل المصري الذي كان يعاني بالفعل من معدلات بطالة مرتفعة، عودة هذا العدد الكبير من العاطلين عن العمل زادت من الضغط على سوق العمل مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في مصر، هذا الارتفاع في عدد الباحثين عن عمل أدى إلى زيادة المنافسة على الفرص المتاحة مما جعل من الصعب على العائدين العثور على وظائف جديدة، بالإضافة إلى ذلك كان على الحكومة أن تقدم دعمًا اجتماعيًا وخدمات صحية إضافية للعمال العائدين مما زاد من العبء على الموارد العامة، بشكل عام أثرت هذه الديناميكية سلبًا على الاستقرار الاجتماعي حيث زادت التوترات الاقتصادية والاجتماعية[2].

نقص التحويلات المالية:

تأثر الاقتصاد المصري نتيجة لنقص التحويلات المالية من ليبيا حيث كانت العمالة المصرية في ليبيا ترسل تحويلات مالية كبيرة إلى أسرهم في مصر مما ساهم بشكل كبير في دخل الأسر وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومع عودة العمال إلى مصر بسبب الأوضاع

[1] المكان نفسه

[2] "أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ2011"، في: https://www.acrseg.org/41863، تاريخ الاطلاع: (2024/08/05).

الأمنية المتدهورة في ليبيا توقف تدفق هذه التحويلات المالية الأمر الذي أثر سلبًا على الأوضاع المالية لتلك الأسر.

كما أن انخفاض تدفق التحويلات المالية أثر على احتياطيات النقد الأجنبي في مصر ما تسبب في ضغوط إضافية على الاقتصاد الكلي، فمع نقص التحويلات ازداد الطلب على المساعدات الاجتماعية من الحكومة وبالتالي ازداد الضغط على الميزانية العامة وأدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية[1].

زيادة الطلب على المساعدات الاجتماعية في مصر نتيجة للأزمة الليبية

مع تزايد عدد العائدين من ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة، وعودة العمالة المصرية إلى وطنها، ارتفعت الحاجة إلى المساعدات الاجتماعية بشكل ملحوظ، فالأسر التي كانت تعتمد على تحويلات العمالة من ليبيا لم تعد تحصل على هذا الدخل الإضافي، مما جعلها أكثر اعتمادًا على الدعم الحكومي من جهة، ومن جهة أحرى هذا النقص في الدخل أدى إلى تفاقم مشكلات الفقر والبطالة وزيادة الأعباء الاقتصادية على الأسر.

في ظل هذا الوضع، ارتفع الطلب على برامج الدعم الاجتماعي مثل المساعدات النقدية والعينية والإعانات الاجتماعية وكذا الدعم في شكل خدمات صحية وتعليمية؛ مما دفع الحكومة المصرية لرفع مستوى استخدام مواردها المالية لتوسيع نطاق برامج مساعداتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة ما أثر على الميزانية العامة وزيادة العجز المالي[2].

[1] المكان نفسه.

[2] سلامة، **مرجع سابق**،

خلاصة الفصل الثاني:

استعرض الفصل الثاني من المذكرة تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، مقسماً إلى مبحثين رئيسيين: التداعيات الأمنية السياسية، والتداعيات الاقتصادية، تم التطرق في المبحث الأول إلى تأثير الأزمة على الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر، تونس ومصر، مشيراً إلى التحديات الأمنية التي واجهتها هذه الدول نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا. أما المبحث الثاني، فتناول التأثيرات الاقتصادية السلبية التي خلفتها الأزمة على الدول الثلاث، بما في ذلك تراجع الاستثمار، التبادل التجاري والتأثيرات على أسواق العمل، وعليه قدم الفصل صورة مصغرة للتحديات التي تواجه دول الجوار نتيجة الأزمة الليبية.

الاستنتاجات

الاستنتاج:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأزمة الليبية تعد من أكثر الأزمات تعقيداً في المنطقة كنتيجة مباشرة لعوامل داخلية متعددة، من بينها الاستبداد السياسي، الفقر، والفساد، وتعتبر مثالًا حيًا على كيفية تأثير الأزمات الداخلية في دولة ما على الاستقرار الإقليمي والدولي، وأنّ تداعياتها لا تقتصر على الداخل الليبي فحسب، بل تمتد لتشمل تأثيرات واسعة على دول الجوار، ومن خلال استعراض الجذور التاريخية للأزمة وتحليل التداعيات الإقليمية، يتضح أن الحلول الممكنة تتطلب تعاوناً إقليمياً ودولياً شاملاً لإعادة الاستقرار إلى ليبيا ومنع تداعياتها من التفاقم في دول الجوار.

في هذا السياق، كانت الأزمة الليبية بمثابة اختبار لقدرة دول الجوار على مواجهة التحديات الناجمة عن انهيار دولة مجاورة، وقدرة المجتمع الدولي على التدخل بفعالية، ومع استمرار الصراع الداخلي وعدم التوصل إلى حل سياسي مستدام أصبحت ليبيا مصدراً لعدم الاستقرار يمتد تأثيره عبر الحدود إلى الجزائر، تونس ومصر ما زاد من حدة التحديات الأمنية والاقتصادية في تلك الدول.

كما أظهرت الدراسة أن استمرار الأزمة الليبية دون حلول حقيقية سيزيد من حدة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها الدول المجاورة، ما يستدعي جهوداً مضاعفة لإعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها وضمان استقرارها الداخلي.

تبقى الأزمة الليبية نموذجاً لأهمية الاستقرار السياسي في دول الجوار حيث ظهرت بوضوح الأبعاد المعقدة للأزمة وتأثيراتها المتشعبة على الأوضاع الداخلية والإقليمية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اللغة العربية:

- الكتب:

- الصلابي، علي محمد محمد. ***الحركة السنوسية في ليبيا***. عمان: دار برنيق للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- بعزيز، عبد الاله. ***ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل***. بيروت: منتدى المعارف، ط.1، 2012.
- شعيب، علي. ***أسرار القواعد البريطانية في ليبيا***. ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982.
- صبرا، حسن. ***نهاية جماهيرية الرعب***. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
- البوري، عبد المنصف حافظ. ***الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية***. بيروت: الدار العربية للكتب، 1983.
- الصواني، يوسف محمد جمعة. ***ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- العرادي، عبد الرزاق. ***الثورة الليبية.... مفاصل وتداعيات***. تونس: مكتبة دار الأمل، ط.1، 2019.
- بسيكري، السنوسي. ***أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية المسارات، العثرات، المآلات***. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2022.
- بلال، عبد الله. ***وجاء العقيد***. طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1970.
- حميدة، علي عبد اللطيف. ***المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- عميش، ابراهيم فتحي. ***التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا***. القاهرة: برنيق لطباعة والترجمة والنشر،2008.

- منيسي وآخرون. ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.*** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

- هنري، حبيب. ***ليبيا بين الماضي والحاضر.*** طرابلس: منشورات المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان،1981.

- المجلات:

- أبو العنين، زكريا وعلي البرقي. " موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011"، مجلة الدراسات الإفريقية، م.45. ع.4 (أكتوبر 2023)، ص ص625-656.

- الزروق الرشيد، أحمد. "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011- 2016"، مجلة مدارات سياسية، (ديسمبر 2017)، ص ص.82-113.

- العزاوي، عمار جعفر. "الثورة الليبية... الأسباب، التحديات والتداعيات بعد عام 2011"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، م.12، ع.50 (جوان2015)، ص ص. 93-126.

- حامدي، زهير. "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمالات"، سياسات عربية، ع7 (مارس 2024)، ص ص.88-95.

- حمايزية، معو. "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.7، ع.1 (جانفي 2018)، ص ص.82-92.

- حنفي، علي خالد. "دولة منزوعة السيطرة محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة"، مجلة السياسة الدولية، ع.195 (جوان2014)، ص ص.15-25.

- دخيل، سالم علي أحمد. "الأزمة الليبية وانعكاساتها على الجزائر من الجانب الأمني"، مجلة البحوث العلمية، ع.16 (ديسمبر 2023)، ص ص.88-94.

- صايج، مصطفى. "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته على دول الجوار: الجزائر وتونس"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع.3 (فيفري2014)، ص ص.30-35.

- ضو المريض، رجب. "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، دفاتر السياسة والقانون، ع.17(جوان 2017)، ص ص.77-92.

- مدوني، على. "الازمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.10، ع.3 (جويلية 2021)، ص ص. 672-684.
- الخثلان، صالح. " بعد القذافي الطريق مازال طويلا"، مجلة العرب الدولية، ع. 1571 (افريل 2012)، ص ص25-45.
- بلحاج، سليم. "التهديدات الاتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م.9، ع.1، (ديسمبر 2022)، ص ص.363-385.
- زغدار، رملي. " ثورة شباب ليبيا 17 فيفري 2011 دراسة في أسبابها، حيثياتها، ومستقبلها"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 6 (جانفي 2014)، ص ص. 129-147.
- عقل، زياد. "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 184.(2011) ص ص70-92.
- فريق الأزمات العربي. "الأزمة الليبية الى أين"، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، ع. 13 (مارس 2017)، ص ص. 1-27.
- كشان، رضا. "التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.7، ع.2، (ديسمبر 2020)، ص ص.06-31.
- معزيز، عبد السلام. " انعكاسات النزاعات المسلحة الافريقية على دول الجوار: النزاع الليبي نموذجا"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، م.7، ع.1 (جانفي2022)، ص ص.219-233.
- مهني، كمال. "الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار"، بحوث جامعة الجزائر 1، م.15، ع.02 (ديسمبر 2021)، ص ص.24-34.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

- النحلي، علي محمد فرج. ***الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017***. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم،2017-2018.
- اوشريف، يسرى. ***تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر***. مذكرة ماجستير. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

- بومليلك، نوال. ***الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن القومي***، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021.

- تينهينان، سعادة. ***ليبيا بين التغيير والفوضى***. مذكرة ماستر. جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

- لكسور، ناصر. ***إشكالية التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة دراسة تحليلية في التحديات والافاق***. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2024/2023.

- محمد عبد الجواد المنصوري، علياء. ***تأثير الازمة الليبية على الامن القومي لدول شمال افريقيا الجزائر انموذجا 2011-2021***. *رسالة ماجستير*. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2022/2021.

- مشيش، كعوان. ***انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط***. مذكرة ماستر. جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

- نجاعي، حنان. ***الازمة الليبية بين المقاربة المغاربية والاجندة الخليجية المصرية***. مذكرة ماستر. جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018/2017.

- يحياوي، وسرية. ***إشكالية بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي لما بعد فترة 2011 "دراسة حالة ليبيا"***. أطروحة دكتوراه الطور. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020.

- النحلي، فرج. ***الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017***. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط – الأردن، كلية الآداب والعلوم، 2018/2017.

- الوافي، طاهر. ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي دراسة حالة تونس2011-2019***، مذكرة ماستر. جامعة العربي تبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021.

- أوطالب، بن سي سعيد. ***أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار 1969-2015***. مذكرة ماستر. جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015-2016.

- بن بتقة، نور الهدى. ***إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2016/2012.*** أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016.

- زردومي، علاء الدين. ***التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي***. رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

- محمود احمد، إيمان. ***تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة***. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية نابس فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2018/2017.

-حمداوي، سعد الدين. ***سقوط نظام معمر القذافي وأثره في انعكاس التهديدات الأمنية على تونس***، مذكرة ماستر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

مواقع إلكترونية:

- شعبان، كريم. "ماذا يدور في ليبيا؟ الخارطة الكاملة للميليشيات: نشأتها وأماكن سيطرتها وتأثيرها على دول الجوار"، في: https://www.elfagr.org/1626443، تاريخ الاطلاع (2024/07/23).

- "داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني، العرب، في: https://www.alarab.co.uk/?id=35700، تاريخ الاطلاع: (2024/07/30).

- أبو القاسم، أبو خنجر. "عوامل وأسباب الثورة الليبية: تحليل سوسيولوجي"، في: https://platform.almanhal.com/، تريخ الاطلاع: (2024/05/19).

- السّيد حسن محمد، نداء. "أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ 2011»، في: https://www.acrseg.org/41863، تاريخ الاطلاع: (2024/05/20).

- بن عنتر، عبد النور. "المواقف الدولية من الثورة الليبية"، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172232668759 54.html، تاريخ الاطلاع:(2024/08/21).

- بوسكين، عادل حبيب. "الأزمة الليبية وتأثيراتها على أمن دول الجوار"، في: https://mediterraneancss.uk/2023/08/22/security-neighboring-countries/، تاريخ الاطلاع: (2024/08/11).

- حسين، أحمد قاسم. "حرب العاصمة الليبية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية " في: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-War-of-the-Libyan-Capital-Regional-and-International-Reactions.pdf، تاريخ الاطلاع: (2024/08/25).

- سلامة، سعد. "الأزمة الليبية: قراءة في سياسات دول الجوار"، في: https://mediterraneancss.uk/2023/07/17/the-libyan-crisis-reading-the-policies-of-neighboring-countries/، تاريخ الاطلاع: (2024/08/03).

- عبد العزيز، بلال جمال. "تداعيات الأزمة الليبية على الامن القومي الجزائري في الفترة (2011-2021)"، في: https://democraticac.de/?p=83454، تاريخ الاطلاع:(2024/08/05).

- "أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ2011"، في: https://www.acrseg.org/41863، تاريخ الاطلاع: (2024/08/05).

- **المغيري، محمد زهير**. "هيكلة النظام السياسي في ليبيا"، في: http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=6369&Itemid=1، تاريخ الاطلاع: (2024/06/17).

- عقل، زياد. "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية"، في: https://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx، تاريخ الاطلاع: (2024/08/02).

- لخضاري، منصور. "الرؤيتان الجزائرية التونسية للأزمة الليبية" في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4533، تاريخ الاطلاع: (2024/08/25).

اللغة الأجنبية:

المواقع الالكترونية:

https://www.aljazeera.net/opinions/2021/3/24/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9 " Tunisia - Impact of the Libya crisis on the Tunisian economy",in: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/517981490766125612/tunisia-impact-of-the-libya-crisis-on-the-tunisian-economy, Date viewed:(2024/05/12).

فهـرس المحتويـــات

العنـــوان	الصفحة
كلمة شكر تقدير	
اهداء	
مقدمة	8
الفصل الأول: منطلقات الأزمة الليبية بين التحولات التاريخية والسياسية	
تمهيد	17
المبحث الأول: ملامح التطور السياسي في ليبيا من الاستعمار الى سقوط النظام	**18**
المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث قبل 1969	**18**
الفـرع الأول: الاستعمار الإيطالي لليبيا	18
الفـرع الثاني: استقلال ليبيا	20
الفرع الثالث: ليبيا في العهد الملكي	21
المطلب الثاني: حقبة معمر القذافي	22
الفـرع الأول: من الملكية الى الجمهورية	22
الفـرع الثاني: النظام السياسي في عهد القذافي	23
المطلب الثالث: أسباب سقوط النظام وقيام الثورة	**31**
الفـرع الأول: أسباب سقوط النظام	31
الفـرع الثاني: المواقف الدولية من الثورة	40
الفرع الثالث: قيام الثورة وحيثياتها/ مجرياتها	44
المبحث الثاني: الأزمة الليبية بين المنطلقات والنتائج	**48**
المطلب الأول: نتائج الثورة الليبية	**48**
المطلب الثاني: مسار المرحلة الانتقالية	**51**
المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة داخليا	**55**
خلاصة الفصل	60

الفصل الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار	
تمهيد	62
المبحث الأول: التداعيات الأمنية السياسية	**63**
المطلب الأول: التداعيات الأمنية السياسية على الجزائر	**63**
المطلب الثاني: التداعيات الأمنية السياسية على تونس	**67**
المطلب الثالث: التداعيات الأمنية السياسية على مصر	**72**
المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية	**76**
المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية على الجزائر	**76**
المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية على تونس	**79**
المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية على مصر	**83**
خلاصة الفصل	85
-الاستنتاجات	87
-المصادر والمراجع	89

ملخص باللغة العربية

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة الأزمة الليبية التي اندلعت عام 2011 مركزةً على جذورها التاريخية والسياسية وتداعياتها على دول الجوار، ومن خلال تحليل السياق التاريخي والسياسي لليبيا قبل الثورة تبرز الدراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى انهيار النظام الليبي، كما تتناول الدراسة التأثيرات الأمنية السياسية، والاقتصادية التي خلفتها الأزمة على دول الجوار الثلاث الجزائر، تونس ومصر، وتشير النتائج إلى أن الأزمة الليبية أصبحت مصدرًا لعدم الاستقرار الإقليمي مما يستدعي ضرورة تعاون دولي وإقليمي لمعالجة التحديات الناجمة عنها. تؤكد الدراسة على أهمية التوصل إلى حل سياسي شامل يعيد الاستقرار إلى ليبيا ويساهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، الثورة الليبية، دول الجوار، التداعيات الأمنية، التداعيات الاقتصادية، الاستقرار الإقليمي.

ملخص باللغة

الأجنبية

Abstract

This study examines the Libyan crisis that erupted in 2011, focusing on its historical and political roots and its impact on neighboring countries. By analyzing Libya's historical and political context before the revolution, the study highlights the internal and external factors that led to the collapse of the Libyan regime. The study also explores the security, political, and economic repercussions of the crisis on three neighboring countries: Algeria, Tunisia, and Egypt. The findings indicate that the Libyan crisis has become a source of regional instability, necessitating international and regional cooperation to address the resulting challenges. The study underscores the importance of achieving a comprehensive political solution to restore stability in Libya and contribute to the security and stability of the region.

Keywords: Libyan crisis, Libyan revolution, neighboring countries, security repercussions, economic repercussions, regional stability.